

إجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر

إعداد:

د. منال سيد يوسف حسنين

ملخص الدراسة:

يُعد صانعي السياسة من أهم دعائم صنع السياسة التعليمية، ويقع على عاتقهم وضع الخطوط الإرشادية للتعليم، والعمل الدائم على تطوير التعليم وتحسينه، ويؤثر اختيار صانعو السياسة في صحة السياسة التعليمية وجودتها، ومن ثم ينبغي توافر الأمانة والكفاءة في اختيارهم، ومن ثم فلا بد من التدقيق في عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية، وتحديد المقومات التي يجب توافرها فيهم، وطرق وأساليب اختيارهم، فضلاً عن تحديد معايير عملية الاختيار، والأسس التي ينبغي مراعاتها، والعوامل المؤثرة فيها، كما يحدث في عدد من الدول المتقدمة .

وعلى الرغم من أهمية الاختيار المدقق لجهات صنع السياسة التعليمية، وانطلاقاً من ضرورة وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، إلا أنه من خلال استقراء الواقع التعليمي في مصر، نجد أن هناك عدد من أوجه القصور المتعلقة بعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية، الأمر الذي يترتب عليه كثير من المشكلات التي تؤثر سلباً على أداء النظام التعليمي، وعليه، يتطلب الأمر إعادة النظر في عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

وبناءً على سبق تهدف الدراسة إلى التعرف على اختيار صانعي السياسة التعليمية في بعض النظم التعليمية المعاصرة، وتحديد المقومات التي ينبغي أن تتوفر في صانعي السياسات التعليمية، فضلاً عن معرفة الجوانب المتعلقة بعملية الاختيار من حيث المبادئ، والمعايير، والطرق، والأساليب المستخدمة في عملية الاختيار، وذلك لمعرفة الأطراف التي ستشارك في صنع السياسة التعليمية، وكيف يتم اختيارها، وكيف تتم عملية اختيار صانعي السياسات التعليمية في مصر، بغية التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة التي من شأنها تطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

الكلمات المفتاحية : عملية الاختيار - صانعي السياسة التعليمية .

Suggested Measures to Develop the Process of Selecting Educational Policy Makers in Egypt

Study summary:

Policymakers are among the most important pillars of educational policy making , It is their responsibility to set guidelines for education, and permanent work to develop and improve education, and the choice of policy makers affects the validity and quality of educational policy, Hence, there should be honesty and competence in those who will be chosen, and then the process of selecting educational policy makers must be scrutinized, and determining the ingredients that must be available to them, and the methods and methods of their selection., In addition to specifying the criteria for the selection process, the foundations to be considered, and the factors affecting them, as happens in a number of developed countries.

Despite the importance of careful selection of educational policy-making bodies, and based on the necessity of placing the right individual in the right place, However, by extrapolating the educational reality in Egypt, we find that there are a number of deficiencies related to the process of selecting educational policy makers, Which leads to many problems that negatively affect the performance of the educational system, and accordingly, it is necessary to review the process of selecting educational policy makers in Egypt.

Based on the foregoing, the study aims to identify the choice of educational policy makers in some contemporary educational systems, and to determine the elements that should be available in educational policy makers, As well as knowing the aspects related to the selection process in terms of principles, standards, methods, and methods used in the selection process, This is to know the parties that will participate in making educational policy, how they are chosen, and how the selection process for educational policy makers in Egypt is made with a view to arriving at a set of proposed measures that will develop the process of selecting educational policy makers in Egypt.

Keywords: The Selection Process - Educational Policy Makers.

إجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر

إعداد:

منال سيد يوسف حسنين

المدرس بقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم

أولاً : الإطار العام للدراسة :

المقدمة :

يعد صنع السياسة التعليمية بعداً مهماً يتوقف عليه مدى نجاح السياسات التعليمية ومدى تحقيقها لأهدافها ، ويؤدى صانعو السياسة التعليمية دوراً رئيساً فى تحديد السياسة التعليمية ، وصنعها ، فهم الذين يحددون الأهداف ، ومحتوى السياسة ، ويوجهون تنفيذها ، فضلاً عن قيامهم بتحليل نتائج السياسة ، ومدى تأثيرها ، وتحقيقها للأهداف الموضوعية .

ويركز صنع السياسة التعليمية على بعدين هما : " الأول يتمثل فى Who does it من يفعل ذلك ؟ الممثلين) ، أما الثانى يتعلق How the process بالكيفية ؟ (العملية) " (Haddad , 1995 : 19) لذلك يُعد صانعو السياسة من أهم دعائم صنع السياسة التعليمية ، ويقع على عاتقهم وضع الخطوط الإرشادية للتعليم ، والعمل الدائم على تطوير التعليم وتحسينه الأمر الذى يتطلب العناية باختيارهم ، وتتعدد النماذج التى تضع افتراضات مختلفة حول الجهات الفاعلة فى صنع السياسة التعليمية ، وأهميتها حيث تشير إلى " مشاركة جميع المؤسسات ذات الصلة فى صنع السياسة التعليمية وهو ما يؤكد عليه النموذج المؤسسى Institutional Model ، على عكس نموذج النخبة Elite Model الذى يؤكد على أن عملية صنع السياسة يحددها تفضيلات النخب الحاكمة " . (Caramani , 2011 : 6-9)

كذلك أوضح التقرير العالمى لرصد التعليم عام 2018/2017 إلى ان " مخرجات التعليم الطموحة تعتمد على أطراف فاعلة متعددة تقوم غالباً بأداء مسؤوليات

مشتركة وتعمل بصورة متضافرة من أجل الوفاء بمسؤولياتها " . (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، 2017 : 6)

ويتضح مما سبق أنه للوصول إلى سياسات تعليمية محكمة لابد من توجيه العناية بصانعي السياسة التعليمية في كافة الجوانب ، ومن أهم هذه الجوانب ما يتعلق بعملية الاختيار السليم ، ومن ثم فلا بد من التدقيق في اختيار صانعي السياسة التعليمية ، وتحديد المقومات التي يجب توافرها فيهم ، فضلاً عن تحديد معايير عملية الاختيار ، والأسس التي ينبغي مراعاتها .

ويؤثر اختيار صانعي السياسة في صحة السياسة التعليمية وجودتها ، ومن ثم ينبغي توافر الأمانة والكفاءة في هؤلاء الذين سيتم اختيارهم ، وتتعدد طرق اختيار صانعي السياسة لعل من أبرزها الانتخاب Voting أو استخدام القوة The use of force ، وتختلف هذه الطرق في الدول الديمقراطية عن الدول الأوتوقراطية ، فالدول الأوتوقراطية تميل إلى ان يكون الاختيار في ضوء الانتماء السياسي وغالباً من يكون لديه انتماء وولاء لمؤسسات الدول القوية ، بينما الدول الديمقراطية تعتمد على الانتخاب في الاختيار .

(Besley , 2005 : 5)

وبجانب طرق الاختيار هناك عديد من الأساليب المستخدمة في عملية الاختيار منها : فحص خلفيات المرشح ، ومراكز التقييم ، ومعامل القيادة ، والتي لابد أن تتوافر فيها شروط معينة لكي تحقق فعالية هذه الأساليب المستخدمة ، ففي بعض الدول المتقدمة تتضمن عملية الاختيار فهم كامل للجوانب والمتطلبات التشريعية التي تستخدمها الدولة في طرق وأساليب الاختيار ، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية وثائق رسمية تعد بمثابة خطوط ارشادية عن قواعد الاختيار ، وإجراءاته ، ونظمه : (Pulakos , 2005 : 30) ، ومن ثم فاتباع سياسة مدققة في الاختيار تضمن انتقاء أفضل العناصر التي يمكنها أداء ما تتوط به من مهام وأعمال خاصة فيما يتعلق بالتعليم وسياساته .

وتتأثر عملية الاختيار بمجموعة من العوامل منها ما يتعلق بصانعي السياسات التعليمية أنفسهم ، ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية ، لعل من أبرزها العوامل السياسية ، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

وبناءً على سبق نجد أن نقطة الانطلاق الأساسية في عملية صنع السياسة التعليمية هي معرفة الجهات المشاركة المتضمنة في هذه العملية ، بحيث يكون هناك نوعاً

من الاتفاق على هذه الجهات ، وذلك لأن التحديد الدقيق سيوجه عملية الاختيار بطريقة صحيحة ، كما أن هناك حاجة إلى تحديد المقومات التي ينبغي أن تتوفر في صانعي السياسات التعليمية ، فضلاً عن معرفة الجوانب المتعلقة بعملية الاختيار من حيث المبادئ ، والمعايير ، والطرق ، والأساليب المستخدمة في عملية الاختيار ، وذلك لمعرفة الأطراف التي ستشارك في صنع السياسة التعليمية ، وكيف يتم اختيارها ، وكيف تتم عملية اختيار صانعي السياسات التعليمية في مصر بغية التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة التي من شأنها تطور عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

مشكلة الدراسة :

على الرغم من أهمية الاختيار المدقق لجهات صنع السياسة التعليمية ، وانطلاقاً من ضرورة وضع الفرد المناسب في المكان المناسب ، والذي يترتب عليه تحقيق الأهداف المنشودة والارتقاء بالنظام التعليمي ، إلا إنه من خلال استقراء الواقع التعليمي في مصر نجد أن هناك ارتباط كبير بين السياسة التعليمية ووزير التعليم ، وأن القرارات التعليمية مرتبطة بشخص الوزير دون أن يكون هناك أطراف أخرى تشارك الوزير في صنع السياسة التعليمية في مصر ، وفي هذا الصدد أشارت دراسة (المحلاوي ، 2008 : 245) إلى تأثير القرارات الوزارية بتغيير الوزراء والقيادات العليا ، مما أدى إلى اتسام بعض القرارات الإدارية بالفجائية والوقائية ، وكذلك الافتقار للدراسة العلمية للقرارات التعليمية المتخذة من قبل صانعي السياسة التعليمية (الدريني ، 2010 : 156) ، وكما أشار (تقرير المركزية وسوء التنسيق أزمات تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر ، مارس 2019 : 8) إلى السيطرة الكاملة من قبل الحكومة المركزية في رسم السياسة التعليمية والذي ينعكس على الإدارة المحلية والتي أصبح مهمتها منحصرة في تنفيذ سياسات وأهداف الحكومة المركزية ووزارة التربية والتعليم دون المشاركة في وضع تلك السياسات الأمر الذي يعكس الهرمية لصنع وتنفيذ السياسة التعليمية في مصر ، واعتبار وزيرالتعليم هو صانع للسياسة التعليمية فقط ، فضلاً عن تباين السياسات والفلسفات المختلفة التي أتت في إدارة العملية التعليمية حيث أدى عدد كبير من القرارات الوزارية المختلفة والمتناقضة إلى ضعف استقرار الأجهزة التعليمية نتيجة عدم وضوح أدوار

ومسئوليات كل من الإدارة التعليمية المركزية والمحلية ، ويرجع ذلك إلى عدم استقرار سياسات إصلاح التعليم في مصر نتيجة تغير وزراء التعليم (بيومى ، 2009 : 612) وهذا ما أكدته وزارة التربية والتعليم في مصر أن عدم استقرار السياسة التعليمية نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم (وزارة التربية والتعليم ، 2013 : 6) وهذا يشير إلى اعتراف وزارة التربية والتعليم بأن شخص وزير التعليم هو المعنى الأساسى بصنع السياسة التعليمية في مصر دون أن يشاركه أطراف أخرى بما يضمن الموضوعية في صنع السياسة التعليمية ، الأمر الذى يترتب عليه كثير من المشكلات التى تؤثر سلباً على أداء النظام التعليمى ، وعليه ، يتطلب الأمر إعادة النظر في عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية في مصر ، وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة الرئيسة في السؤال التالى :

كيف يمكن تطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية في مصر ؟

ويتفرع من السؤال السابق الاسئلة الفرعية التالية :

1- ما الأطر الفكرية لاختيار صانعى السياسة التعليمية عبر النظم التعليمية

المعاصرة ؟

2- ما واقع عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية في مصر ؟

3- ما آراء بعض الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار

صانعى السياسة التعليمية في مصر؟

4- ما الاجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية في

مصر ؟

أهداف الدراسة :

تتبلور أهداف الدراسة فيما يلى :

- 1- ابراز دور العنصر البشرى في تحقيق النجاح في صنع سياسة التعليم .
- 2- التركيز على عملية الاختيار باعتبارها الأساس في وضع الفرد المناسب في المكان المناسب .
- 3- التعرف على الجهات الفاعلة في صنع السياسة التعليمية في بعض الدول .
- 4- تحديد مبادئ عملية الاختيار والطرق والأساليب المستخدمة والعوامل المؤثرة فيها .

- 5- التعرف على واقع عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر .
- 6- التعرف على آراء بعض الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر .
- 7- التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فى المساهمة فى تطور الفكر النظرى فى المحور الخاص باختيار صانعي السياسة التعليمية بالإستفادة من تجارب بعض الدول ، فضلاً عن محاولة التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة والتي تقيد القيادات العليا فى إعادة النظر فى عملية اختيار الجهات الفاعلة فى صنع السياسة التعليمية فى مصر والتي يتوقف عليها نجاح السياسات ، أو اخفاقها .

منهج الدراسة :

بناءً على طبيعة الدراسة سيستخدم المنهج الوصفى الذى يهتم بوصف وتحليل البيانات والمعلومات بغية التنبؤ بها فى المستقبل وسيستخدم هذا المنهج من خلال وصف وتحليل اختيار صانعي السياسة التعليمية فى بعض النظم التعليمية ، ووصف واقع عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر من خلال تحليل العوامل المؤثرة وتحديد جوانب القوة والضعف فى عملية الاختيار لوضع مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر ، بما ينعكس على جودة السياسات التعليمية .

أداة الدراسة :

سيتم تصميم استمارة تحكيم لاستطلاع رأى مجموعة من الخبراء فى الإدارة التربوية وشئون التعليم وسياساته بهدف التعرف على آرائهم ومقترحاتهم بشأن المقترحات الإجرائية لعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر . (ملحق رقم 1) مصطلحات الدراسة :

تتبلور مصطلحات الدراسة فى الأتى :

1- صنع السياسة التعليمية :

تعرف صنع السياسة التعليمية على أنها " القواعد العامة التى تحكم اتخاذ القرارات " (العلاق ، 1983 . : 429) ، أو أنها " العملية التى من خلالها تتخذ الجهات الفاعلة القرارات " (Cairney , 2016 : 5) ، وتعرف على أنها " العملية التى تقوم بها الحكومات بترجمة رؤيتها السياسية إلى برامج وإجراءات لتحقيق النتائج وإحداث التغيير المرغوب فى العالم الحقيقى " .

(Office of the frist minister and deputy frist minister : 1)

كما عُرف صنع السياسة التعليمية على أنها " العملية التى بمقتضاها يتم الإجابة على سؤالين مهمين هما كيف تبدو السياسة المثالية ؟ ، وما أفضل تصميم للسياسة يمكن تحقيقه ؟ ، فالسؤال الأول يشير إلى التصميم الذى يجب أن يكون لسياسة معينة لتحقيق أهدافها ، أما الثانى يشير إلى القيود التى تظهر عند وضع السياسة بالفعل أى العملية التى من خلالها تتخذ الجهات الفاعله القرارات " . (Caramani , 2011 : 5) ويرتبط بمفهوم صنع السياسة التعليمية صانعى السياسة ويمكن تعريفهم على أنهم " المرشحين على مستوى الدولة ، أو انها مختلف الجهات الفاعلة فى تطوير السياسة التعليمية والتى قد تتضمن اعضاء سياسيين على مستوى الدولة ، ومعلمين ، وإداريين ، واولياء أمور ، وطلاب " . (O'Brien , 2013 : 8) ، ويعرف صانعى السياسة على أنهم " مجموعة من الأفراد أو الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات ويخضعون لقواعد المشاركة الجماعية " . (Cairney , 2016 : 2)

ومن خلال التعريفات السابقة تعرف الدراسة صنع السياسة التعليمية اجرائياً على أنها العملية التى بمقتضاها يشترك مجموعة من الأطراف أو الجهات المعنية فى ترجمة الرؤية السياسية إلى برامج وإجراءات لتحقيق النتائج وإحداث التغييرات المرجوه فى النظام التعليمى ، كما يقصد بصانعى السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة فى صنع السياسة وتنفيذها من سياسيين ومعلمين وإداريين وباحثين وغيرهم ، تلك الأطراف تهتم بتحديد مسار التعليم وتوجيه وتطويره .

2- عملية الاختيار:

يقصد بعملية الاختيار العملية التي من خلالها الإداريين والأفراد يستخدمون أدوات ووسائل معينة لاختيار فرد أو مجموعة من الأفراد من المحتمل نجاحهم في العمل لتحقيق الأهداف والمتطلبات الإدارية (3: 2010, French , Rumbles) ، كما تعرف على أنها " عملية المفاضلة بين عدد من الأفراد المرشحين ذوي الكفاءات لمواكبة متطلبات عمل أو مهمة معينة " (Ergun , 2013 : 141) ، أو أنها العملية التي يتم من خلالها اختيار المرشح الأكثر مناسبة وكفاءة لمكانة أو موقع معين من مجموعة من الأفراد والهدف الأساسي من عملية الاختيار هو اتخاذ قرار من سيكون أكثر نجاحًا في أداء العمل (Bogatova, 2017 : 14) .

كما تعرف عملية الاختيار بأنها " سلسلة من الخطوات والمعايير المحددة التي جاء بها الفكر الإداري يمكن من خلالها إعطاء الأولوية لبعض المتقدمين على البعض الآخر في شغل المناصب الإدارية اذا ما توافرت فيهم الصفات والمؤهلات المطلوبة " (الفرا ، الزعنون ، 2008 : 701) .

ويقصد بعملية الاختيار في الدراسة المفاضلة بين مجموعة من الأفراد لإنجاز مهمة معينة في ضوء مجموعة من المعايير والأساليب والأدوات المستخدمة فضلا عن العناية بالعوامل المؤثرة في الاختيار .

خطوات الدراسة :

تتضمن الدراسة اتباع الخطوات التالية :

- 1- الخطوة الأولى : تحديد الإطار العام للدراسة .
- 2- الخطوة الثانية : تحديد الأطر الفكرية لاختيار صانعي السياسة التعليمية عبر النظم التعليمية المعاصرة .
- 3- الخطوة الثالثة : وصف وتشخيص الواقع الراهن لعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر من خلال :
 - أ- تحديد القوى والعوامل المؤثرة في عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر
 - ب- تحديد جوانب القوة والضعف في عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

4- الخطوة الرابعة : استطلاع آراء الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

5- الخطوة الخامسة : وضع مجموعة الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

وسيتم التطرق إلى الجزء الأول والذي يتضمن اختيار صانعي السياسة التعليمية عبر النظم التعليمية المعاصرة على النحو التالي .

الجزء الأول : الأطر الفكرية لاختيار صانعي السياسات التعليمية عبر النظم التعليمية المعاصرة .

إن الأطر الفكرية لاختيار صانعي السياسات التعليمية عبر النظم التعليمية المعاصرة تقودنا إلى التطرق إلى مجموعة من المحاور المهمة ، التي تتكامل فيما بينها لتشكيل تلك الأطر ، ويمكن توضيح تلك المحاور فيما يلي :

أولاً : تحديد الجهات الفاعلة في صنع السياسة التعليمية في بعض النظم التعليمية :

أ- إختيار صانعي السياسة التعليمية من منظور النظريات السياسية :

يتوقف نجاح السياسة التعليمية على جهات صنع السياسة ، وعليه لا بد أن تكون هذه الجهات واضحة ، ومحدده ، وبالرجوع إلى الكتابات التربوية ، فهناك عددًا من النظريات التي توضح من الذي يقوم بصنع السياسة عامة ، والذي ينعكس بدوره على السياسة التعليمية ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

أ/1- النظرية التعددية Pluralism :

تؤكد هذه النظرية على أن صنع السياسة هو صراع بين عدد من المجموعات في المجتمع (الاقتصاديين ، ورجال الدين ، والسياسيين ، والاجتماعيين ، وغيرهم) ، حيث أنهم يضغطون على الحكومة ؛ لتقديم ، ووضع سياسات مناسبة لهم ، ويؤيد هذه النظرية علماء السياسة . (3 : 2005 , Edmondson)

أ/2- نظرية الصفوة أو النخبة Elite Theory :

تصنع السياسات في هذه النظرية ؛ من خلال مجموعات صغيرة مترابطة لقيادات ذات تأثير ، ولديهم معتقدات ، وأفكار مشتركة ، ومن ثم فالسياسة تُحدد بواسطة تفضيلات النخبة الحاكمة .

وتعرف النخبة بأنها : " مجموعة من الأفراد القادرون بحكم موقعهم فى المنظمات الرسمية ؛ للتأثير فى النتائج السياسية بانتظام ، فهم يتسمون بنوع من الأجماع المتبادل الضمنى إلى حد كبير حول قواعد السلوك السياسى ، فضلاً عن تدعيم المشاركة ؛ من خلال التفاعل الذى يتيح لهم الاتصال الفعال مع بعضهم البعض ، ومع صانعى القرار على المستوى المركزى" . (Higley and Burton , 1988 : 4)

ومن ثم تنتج النخبة أنظمة تتأرجح بين أشكال السلطوية ، أو الديموقراطية وهذا يتوقف على توجهاتها الفكرية ، والممارسات التى تؤديها تلك النخبة .

أ/3-نظرية مشاركة الجماعات المهتمة Corporatism :

توضح هذه النظرية أن صنع السياسات يتأثر بالجماعات المهتمة Interest Group ، والمسيطرين على صنع السياسة بدعم من السياسيين ، والذين يصبحون جزءاً من صنع القرارات ، وعملية التنفيذ ، وبهذه الطريقة تساعد هذه المجموعات على إدارة المجتمع من أجل الدولة . (Edmondson , 2005 : 3)

أ/4-نظرية الحكومات المحلية Subgovernments :

تؤيد هذه النظرية وجهة نظر صنع السياسة التى تعمل بموجبها قطاعات الحكومة مع جماعات المصالح ، والنتيجة هى تكوين ائتلافات من أعضاء المجالس البرلمانية ، والمحلية ، والبيروقراطية ، وجماعات المصالح ، وتطوير سياسات حول المجالات ، والقضايا التى تحظى بأهمية . (Edmondson , 2005 : 3)

ومما سبق يتضح ، تعدد وجهات النظر حول الفئات المشاركة فى صنع السياسة عامة ، والسياسة التعليمية خاصة ، فهناك من يرى أن السياسيين الأقدر على صنع السياسات التعليمية خاصة إذا كانت ذات طابع حزبي ، أو فئوي ، إلا أن مشكلة هذه الفئات تكمن فى عدم الدراية الكافية ، والمتعمقة للأمور التربوية ، وأن كل ما يعينهم هو تبرير ما يتم اتخاذه من قرارات ، أو استخدام أساليب مختلفة من الاقناع ، والتفاوض ؛ لتبنى سياسة معينة ، وهناك من يرى أن الجماعات المهتمة هى التى تصنع السياسة بشكل ، أو بآخر ؛ بوصفها تهدف إلى الصالح العام ، وهناك من يرى أنه ينبغي على من يتولى وضع السياسات التعليمية أن يكون من المتخصصين الذين لديهم الدراية الكافية بشؤون التعليم ، ومشكلاته ، فهم الأقدر على وضع الحلول البناءة لتلك المشكلات ، ووضع الرؤى

المستقبلية للتعليم ، وهناك من يرى أفضلية أن تصنع السياسة من قبل المجموعات المختلفة في المجتمع ، و تعدد وجهات النظر إلا أنه من الأفضل أن تصنع السياسة على اختلاف القطاعات المجتمعية بطريقة جمعية ، ومن ثم فوجود فئات متعددة متضمنة في عملية الصنع ، يفرض أن صنع السياسة التعليمية ليست حكراً على التربويين ، أو على السياسيين فحسب ، فهناك جهات لا بد أن تُمثل كمنظمات المجتمع المدني ، والباحثين ، وجماعات الصالح العام ، وغيرهم ، الأمر الذي يتطلب الاختيار المدقق لجهات صنع السياسة التعليمية ، ويمكن التطرق إلى خبرات بعض الدول بشأن هذا الصدد .

ب- ممارسات بعض الدول في تحديد الأطراف / جهات صنع السياسة التعليمية :

ويمكن توضيح بعض الخبرات المتعلقة بجهات صنع السياسة التعليمية ، وهى على النحو الآتى :

ب/1- جهات صنع السياسة التعليمية في ولاية وايومنغ Wyoming إحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية:

(Wyoming Department of Education , 2016)

تتعدد جهات صنع السياسة التعليمية ، حيث تُتخذ قرارات التعليم على مستوى الولاية من قبل عديد من الجهات ، يمكن تناولها على النحو الآتى :

ب/1/1 - المشرعون Lawmakers : ممتثلة في لجان التعليم في وايومنغ (ممثل في أعضاء مجلس الشيوخ) ، والتي تعد بمثابة مجلس تشريعى ، حيث يختص بوضع القوانين ، والتشريعات التى تنظم التعليم .

ب/2/1- مجلس الدولة للتعليم State Board of Education : يحدد مجلس الدولة للتعليم (SBoE) سياسة تعتمد على القوانين التي يقرها المجلس التشريعي .

ب/3/1- وزارة التربية والتعليم وايومنغ Wyoming Department of Education : تقوم وزارة التربية ، والتعليم بتطبيق القوانين ، والسياسات الموضوعة ؛ من قبل المشرعين ، على أن يكون مراقب التعليم العام (وزير التربية والتعليم) المسئول المنتخب الذي يشرف على مدارس الولاية .

ب/4/1- المجالس المدرسية المحلية ومدراء المدارس Local School Boards and Superintendents : المجالس المدرسية وممثلي الدوائر المحلية على أن تُمثل

أولياء الأمور ، والمعلمين ، والطلاب في مجلس إدارة المدرسة المحلية ، وتتولى هذه المجالس مهمة تعيين مدرء ، ومشرفين ؛ لتنفيذ السياسات ، والمناهج ، والقرارات.

ب/2-جهات صنع السياسة التعليمية فى تركيا :

تتعدد جهات صنع السياسة التعليمية حيث تتكون وزارة التربية الوطنية The Ministry of National Education من الجهاز المركزي والمحلى ، والمنظمات الخارجية ، والمؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية ، ويمكن تناولها على النحو التالى : (Republic of Turkey Ministry of National Education , 2001 : 5)

ب/1-الجهاز المركزي Central Organisation : يتكون الجهاز المركزى من

مكتب الوزير Minister's Office ، ومجلس التربية والتعليم Board of Education ، ووحدات الخدمة الرئيسة Main Service Units ، ووحدات الاستشارات والتفتيش Auxiliary Units ، والوحدات المساعدة Consultancy and Inspection Units ، واللجان الدائمة Permanent Committees .

ب/2-منظمات المحافظات Provincial Organisations : تتكون المنظمات

الإقليمية من مديريات المحافظة Provincial Directorates ، ومديريات التربية الوطنية المحلية Directorates of National Education . ب/3-المنظمات الخارجية Overseas Organisations : وتتألف هذه المنظمات من جهات خارجية للتربية والتعليم كجهات الاستشارات التعليمية Education Consultancy ، والملحق الثقافى فى شؤون التعليم Attaché ducation ، والمراكز الثقافية التركية Turkish Cultural Centres .

ب/4-المؤسسات التابعة Affiliated Establishments : تتكون المؤسسات

التابعة لأكاديمية التربية الوطنية National Education Academy ، والمديرية العامة لقروض التعليم General Directorate of Tertiary education Loans ، والمديرية العامة لتكنولوجيا التعليم General of Education Technologies . Directorate

كما يتضمن صانعى السياسة التعليمية فى تركيا عدد كبير من المتخصصين فى التعليم الذين يتعاملون مع قضايا التعليم ويطروحونها فى مجلس التعليم الوطنى National Education Councils الذى يعد الجهة الاستشارية العليا لوزارة التربية

الوطنية . (Koksal , 2012 : 150) ويتضح مما سبق أن اختيار صانعي السياسة التعليمية عملية ممثلة لفئات المجتمع المختلفة في تركيا فضلا عن إعطاء العناية بوجود جهة استشارية من المتخصصين الذين يعدوا بمثابة أهل خبرة في شؤون التعليم وسياساته .
ب/3-جهات صنع السياسة التعليمية في ولاية فرجينيا Virginia إحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية : ومن أبرز الجهات التي تشترك في صنع السياسة التعليمية في ولاية فرجينيا ما يأتي :

(Bureau of International Information Programs , 2004 : 30,32,33)

ب/3/1- مجموعات المصالح الخاصة Special Interest Groups ، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) NonGovernmental Organizations ، وهي مجموعات المصالح الخاصة لديها مصالح مشتركة ، أو مواقف حول السياسة التعليمية ، وتقوم بتجميع مواردها ؛ بهدف الدعم ، والتأييد في المناقشات السياسية ، وبعض هذه المنظمات لديها تاريخ طويل في العمل للمصالح العام ، في حين تتشكل غيرها بصفه مؤقتة لتأييد أو رفض اقتراح سياسة محددة .

ب/3/2- منظمات أبحاث السياسة العامة Public Policy Research Organizations ، وتسمى أحيانا "مؤسسات الفكر والرأي" ، والتي تقوم بإجراء البحوث والدراسات ، ونشر الكتب والمقالات ، وإعداد أوراق بحثية ؛ بشأن موضوعات تتصل بالسياسة التعليمية ، وفيها يدلى خبرائها بشهادتهم وأفكارهم العلمية أمام الكونغرس ، وغالبًا ما يُستشهد بالخبرات العلمية المنشورة من قبل الآخرين لدعم موقفهم ، في حين أن بعض هذه الجماعات لديها تحيز واضح نحو الليبرالية أو السياسات المحافظة ، وبعضها يُعد مراكز فكر بارزة لها تاريخ طويل من الإسهام في مناقشة السياسة ، ومن أمثله هذه الجهات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ومعهد المشروع التنافسي .

ب/3/3- النقابات العمالية Labor Unions ، ويُعد الغرض الأساس من النقابات العمالية هو تمثيل أعضائها في المفاوضات مع أرباب العمل ، إلا إنها تؤدي دورًا مهمًا في التأثير على السياسة ، وصنعها ؛ من خلال التحدث لأعضائها ، وإجراء المناقشات معهم ، كما ناقشتهم على سبيل المثال في السلامة في مكان العمل، والرعاية الصحية ، وغيرها من القضايا الرئيسية.

ب/4-3-الحكومات المحلية Associations ؛ فالحكومات المحلية تتأثر بشكل كبير من قبل سياسة الحكومة ، فإنها تُشكل الرابطة الخاصة بها ؛ للتأكد من تحقيق مصالح المدن ، والمقاطعات ، والولايات وعديد من المجموعات الرئيسية ممثله في هذه الفئة منها : جمعية الحكام الوطنية ، والرابطة الوطنية للمدن ، والمؤتمر الوطني للمجالس التشريعية في الدولة ، ومؤتمر الولايات المتحدة للمحافظين .

ب/5/3-احزاب سياسية Political Parties ، فهناك نوعان من الأحزاب السياسية الكبرى في الولايات المتحدة، هما : الحزب الديمقراطي ، والحزب الجمهوري ، فضلاً عن الأحزاب الصغيرة ، هذه المنظمات تشكل جزءاً مهماً من نظام الحكم الأمريكي ، وتؤدي الأحزاب أدوار مهمه في السياسة التعليمية منها : مناقشة المشكلات التعليمية ، وتوفير معلومات مدققة عن التعليم ، وتنظيم برامج للتوعية ، فضلاً عن عرض الآراء ، ووجهات النظر المؤيدة والمعارضة للسياسة الموضوعة أو المقترحة .

ب/4-جهات صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية : تُصنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية من خلال جهتين ، هما : (مركز التطوير التربوي، 2004: 12)

ب/1/4-اللجنة العليا لسياسة التعليم : وهي السلطة العليا المشرفة على التعليم ، ومسئولة عن رسم السياسات التعليمية ، والموكل اليها كل شئون التعليم من حيث وضع الاستراتيجيات وصدور التشريعات واتخاذ القرارات .

ب/2/4- وزارة التعليم (وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالي) : وتعد وزارة التعليم من الجهات المشرفة على التعليم العام والعالي والفنى بالمملكة العربية السعودية . يتضح مما سبق أن هناك اتجاهين الأول : ينطلق من تعدد جهات صنع السياسة التعليمية ، وعدم اقتصارها على السياسيين فحسب ، وإنما تتضمن عده فئات ، والعمل على تمثيل وجهات النظر المختلفة في عملية الصنع ، وقد يطلق على هذا الاتجاه صنع السياسات المفتوحة ، والذي يركز على إشراك جميع الفئات والهيئات في صنع السياسة التعليمية ، بينما الثانى : يعتمد على جهة محددة في عملية صنع السياسة التعليمية ، وقد يطلق عليها صنع السياسات المقيدة ، ولكلاً منهما مبرراته .

ويتمثل مبرر صنع السياسات المقيدة التي تُبنى على عدم اعتماد بعض الدول على تعدد الفئات المشاركة في صنع السياسة التعليمية ، في أن هذا يعمل على تنازل الحكومة عن بعض مسؤولياتها في صنع القرار والسياسة لمجموعات تشاركية ، أو جهات قد لا تكون لديها الرغبة الصادقة في تحسين نتائج السياسات بجعل التعليم أفضل ، ويعبر عن تفضيلات المجتمع (56 : 2004 , Irvin) ، ومن ثم فقد تتجه بعض الدول إلى سيطرة النخبة الحاكمة على السياسة التعليمية ، خاصة تلك التي تقوم توجهاتها الفكرية على المركزية ، ورغبتها في السيطرة على زمام الأمور والسيطرة على كافة الشؤون وتوجيهها الوجهة التي تراها مناسبة .

أما مبررات صنع السياسات المفتوحة التي تركز على أن تتضمن عملية صنع

السياسة التعليمية عدداً من الفئات المختلفة في المجتمع إلى الأسباب التالية :

- أن قضايا التعليم معقدة ، ومتعددة الأبعاد ، فلن تحل مشكلات التعليم ، ولن يحدث التطوير المنشود إلا بالنظرة الكلية للأمور ، وهذا يتطلب المشاركة من قبل كافة الأطراف المجتمعية في صنع السياسة التعليمية .

-تعدد الفئات يترتب عليه تعدد الآراء ، وتعدد وجهات النظر ، كل في الجانب المهتم به ، ووفقاً لخلفياتهم فهناك من ينظر إلى الجوانب الاقتصادية ، وهناك من يهتم بالجوانب الاجتماعية ، والسياسية ، وهناك من يهتم بإجراء البحوث ، والخروج بنتائج ، ومقترحات تسهم بشكل أو بآخر في صنع السياسة التعليمية .

-التعدد يترتب عليه المسؤولية المشتركة حيث كافة القطاعات المجتمعية ممثلة ، ومن ثم فلن يتم ارجاع الفشل في السياسة التعليمية إلى مجموعة واحدة فالجميع مشترك ، والجميع ملتزم ، والجميع يتحمل المسؤولية .

-أن احتواء جميع الأطراف والفئات في المجتمع في صنع السياسات التعليمية يؤدي إلى تقليل معارضة السياسات ، الأمر الذي يسهم في السعي إلى تنفيذها حتى في ظل العقبات التي قد تظهر أثناء عملية التنفيذ .

-أن مشاركة المتأثرين بالسياسة التعليمية خاصة والمشاركة المجتمعية عامة ، وفكرة التشاور مع الجمهور، قد يكون بسبب أن الحكومة تريد أن تتعاون حقا مع المواطنين، أو ما إذا كان مجرد تعمل على كسب ثقة المواطن، وهو افتراض رئيسي في الإقناع السياسي

Political Suasion الناجح هو التأثير الاجتماعي للمواطنين المشاركين إذا كانوا مؤثرين (وليس بالضرورة النخبة) أفراد المجتمع. (Irvin , 2004 : 56)

وعليه ، فى ضوء ما سبق يتضح أنه لابد من أن تكون الجهات الفاعلة فى صنع السياسة التعليمية أى: صانعو السياسة متضمنة الفئات التالية :

1- الهيئات البحثية :

تتضمن الهيئات البحثية الباحثين ، ومحلى السياسات ، والمخططين كجهات مشاركة فى صنع السياسة التعليمية ، ويرجع ذلك إلى الرغبة فى تحقيق مزيج من الخبرة العلمية ، والمعرفة الفنية ، ويكمن الدور الرئيس للمؤسسات البحثية فى توليد الأدلة من البيانات والمعلومات المتاحة ، واستخلاص الآثار والنتائج العلمية المترتبة من خلال التحليل النظرى أو التطبيقى لتصميم السياسات ، وتقييمها ، وإعداد التقارير ، وقياس فعالية القرارات السياسية ، ومدى تحقيقها لأهدافها (Ruane , 2012 : 123-124) ، فضلاً عن كونهم على درجة من الوعى الاجتماعى بكافة جوانب المجتمع ، ومن ثم فالخبرة والوعى الاجتماعى شرطان ضروريان لاتخاذ قرارات صحيحة ، فمثلاً فى انجلترا أنشئت وحدة الأداء والابتكار (PIU) **The Performance and Innovation** كهيئة بحثية تشارك فى صنع السياسة التعليمية عام 1998 ومقرها فى مكتب رئيس الوزراء ، والهدف منها تطوير السياسات التعليمية ؛ وذلك من خلال تحديد ورسم السياسات العقلانية ، وفهم وضع السياسات الحاضرة ، والتركيز على القضايا التعليمية المهمة ، واقتراح ابتكارات وحلول لها ، كما أنشئ مركز دراسات الإدارة والسياسة العامة **The Centre for Management and Policy Studies (CMPS)** عام 1998 ، وتهدف إلى تشجيع البحث والاعتماد عليه فى صياغة السياسة التعليمية . (Hallsworth , 2011 : 22 , 24)

2- السياسيون :

يساعد اختيار السياسيين كجهات فاعلة فى صنع السياسة فى توافر الخبرة فى كيفية اتخاذ القرارات الفعالة ، ووضع البدائل المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار العوامل السياسية والإدارية التى قد تؤثر على السياسات التعليمية الحاضرة والمستقبلية ، ولابد من الوضع فى الاعتبار ضرورة تشجيع المشاركة بين الباحثين والسياسيين والفهم الواضح لأدوار ومصالح ومتطلبات الباحثين والسياسيين ، من خلال تعزيز ما يسمى "بمجموعة

التفكير"، 'Group Think' للمساعدة في فتح الحوار بين الباحثين والسياسيين في قضايا وتوجهات السياسة التعليمية . (Ruane , 2012 : 135)

3- المجالس الاستشارية :

وقد تتضمن المجالس الاستشارية خبراء ، وأكاديمين ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والتي لديها صلاحيات ممنوحة الا أنها لا تتضمن هيمنة لمجموعات اجتماعية أو سياسية معينة ، وتعد مجالس التعليم Education Council أحد أشكال المجالس الاستشارية ، وتعد كهيئة استشارية تقوم بتقديم المشورة كأداة توضيحية أو مفاهيمية ، فضلاً عن دورها الاستشاري في وضع الأجندة والأولويات التعليمية .

(Brans , Van Damme , 2011 : 11-12)

وعلى سبيل المثال أنشئت في تركيا المجالس الاستشارية كجزء من عملية إصلاح نظام التعليم ؛ بمشاركة الأكاديميين ، والتربويين ، وكذلك اللجان الفنية المشكلة من قبل وزارة التربية والتعليم والثقافة التي ساهمت في تشكيل صنع السياسة التربوية ؛ حيث أنشئت ثلاثة مجالس ، هي (Thommès , 2011 : 29)

- مجلس التعليم القبرصي **The Cyprus Education Council**

- مجلس التعليم الابتدائي والثانوي **The Primary and Secondary**

Education Council

- مجلس التعليم العالي **The Higher Education Council** .

كما أنشئت استونيا وإسبانيا والمجر الهيئات الاستشارية Advisory/Supervisory Body في مؤسسات التعليم العالي التي تدعم هيكل إدارة التعليم وصنع السياسة التعليمية ، وتعد هذه الهيئات بمثابة آليات التوجيه الخارجي ؛ للتأثير على قضايا السياسة التعليمية ؛ والغرض الرئيسي منها دعم التواصل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والوزارة ؛ لتحسين الاتصالات بين المؤسسة والمجتمع ، وإدخال وجهات النظر الخارجية على اتجاه واستراتيجية المؤسسة ، وإيصالها إلى الوزارة ، فضلاً عن حماية مصالح المؤسسة ، وضمان أن المؤسسة تطبق القوانين واللوائح الموضوعية ، وعادة ما تكون هذه الهيئة مسؤولة عن الموافقة على المعلومات اللازمة لتقديمها إلى الوزارة (التقارير السنوية ، وتقارير الأداء، والتقارير المالية، وغيرها).

(Eurydice European Unit with the financial support of the European Commission , 2008 : 40)

3- المتأثرين بالسياسة التعليمية :

ويقصد بالتأثرين بالسياسة التعليمية منفذى السياسات ، والمستفيدين من التعليم ، الذين يعتبرون أصحاب المصلحة **Stakeholders** الرئيسيين في تحسين التعليم والتطوير ، كمديري المدارس ، والمعلمين ، ومقدمي التعليم والتدريب، وممثلين من الطلاب وأولياء الأمور ، وتكمن أهمية مشاركة المعلمين والمديرين في صنع السياسة التعليمية في التالي :
(Davis , Jain , 2010 : 603)

- توافر المعرفة والبصيرة حول قضايا ، وتوجهات ، ومشكلات السياسة التعليمية ، بما يؤدي إلى تطوير سياسات تعليمية أكثر تماسكا والتي ستمنح اتجاهها لنظام التعليم
- تعزيز التعاون وتقليل الفجوة بين المعلمين والمديرين والمشرعين ، هذه الشراكة يمكن أن تؤدي إلى معرفة عمليات صنع القرار ، وتفسير القرارات ، ووضع وتنفيذ سياسة تعليم أكثر فعالية .

وتكمن أهمية مشاركة أولياء الأمور والطلاب في صنع السياسة التعليمية في

التالي :

- أ- توافر الفرص في تطوير السياسة والبرامج .
- ب- توافر خطوط للتواصل أكثر انفتاحا وشفافية .
- ج- الكشف المبكر عن الحلول المتكاملة والشاملة لقضايا سياسية معقدة من خلال التآزر بين أصحاب المصلحة والحكومة .

(Department of Education and Early Childhood Development
, 2011 : 2-3)

4- النقابات المهنية :

أن غياب النقابات المهنية كنقابات المعلمين Teacher Unions على سبيل المثال عن صنع السياسات التعليمية قد ينتج عنه افتقار معظم الإصلاحات الحكومية إلى الشروط التي تُشكل جودة التعليم والتعلم ، ومن ثم لا بد من التأكيد على دور النقابات في صنع القرار والإصلاح التعليمي ، وتدعيم العلاقة بين العاملين والإدارة من خلال شراكات متنوعة مع مختلف صناعات القرار التعليمي لانضمام النقابات المهنية في عملية صنع السياسة .
(Bascia , Osmond, 2012 :7, 9) فمثلاً
نقابات المعلمين (جمعية التعليم التحالف الإنجيلي) في واشنطن تُجرى أبحاث حول

مختلف الممارسات التعليمية ، كما أنشأت قاعدة بيانات لتتبع التغيرات التعليمية في جميع المناطق باستمرار ، وتحديد العوامل المحلية التي قد تؤثر على التعليم ، وسياساته كتخصيص الموارد ، وتساهم نقابات المعلمين في التجديد التربوي من خلال دعم ممارسات جديدة لإصلاح التعليم من خلال عدة مبادرات منها على سبيل المثال ، وضعت نقابات المعلمين وحدة المناهج ، واستراتيجيات جديدة للتعليم المهني (مثل البرامج التعريفية للمعلم) .

(Bascia , Osmond, 2012 : 12)

5- جماعات الضغط :

تهدف جماعات الضغط إلى محاولة التأثير على التشريع والقرارات السياسية ؛ من خلال تقديم معلومات تستهدف التأثير على قبول أو رفض تشريعات الحكومة ، لذلك ، فجماعات الضغط تعمل على تطوير أساليب واستراتيجيات وتكتيكات مختلفة ، للتأثير على القرارات السياسية التي تؤثر على توجهات التعليم ، هذه المحاولات للتأثير على صنع السياسات قد تتم من خلال آليات مختلفة ، بما في ذلك الاتصال المباشر مع المسؤولين الحكوميين ، أو المشاركة في جلسات الاستماع العامة ، أو صياغة التقارير إلى أعضاء الحكومة حول قضايا سياسية محددة ، أو من خلال تعليق وسائل الإعلام .

(Berg , 2009 : 1 - 2)

6- المنظمات غير الحكومية :

وتتضمن المنظمات غير الحكومية كالمؤسسات الخيرية ، والمنظمات الدينية ، والمنظمات الدولية ، ومنظمات أرباب العمل ، ووسائل الاعلام (The World Economic Forum , 2013 : 8) ، وقد تم التأكيد على أهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية في صنع السياسات التعليمية خاصة تلك التي تهدف الى الصالح العام ، وانضمام هذه الجهات لا يعنى اغفال أهمية الدولة ومؤسساتها وممثليها من أجل تحقيق أهداف السياسة ، سواء كانت مؤيدة أو معارضة للحكومات ، وهذا يخلق ضغوط على الحكومات في صنع السياسات التعليمية ، وهذه المجموعات لديها ثروة من المعرفة والمعلومات التي قد تسهم في صياغة سياسات جيدة .

(Sutton , 1999 : 16)

يتضح مما سبق أن هناك مراكز قوية لصنع السياسة تتولى صلاحيات واسعة وفي بعض الدول يمثل الوزير حلقة التواصل بين الأجهزة والوزارة ، ومن النادر أن تكون سياسات التعليم مرتبطة بالوزير فقط ، لأنه يتم تمثيل فئات متعددة في صنع السياسة التعليمية سواء أكانت جهات بحثية أو سياسية أو نقابات مهنية أو جماعات الضغط أو أصحاب المصلحة أو مجالس استشارية ، انطلاقاً من الأخذ في الاعتبار أن الآراء ووجهات النظر المختلفة عندما تشارك في صنع السياسة التعليمية تنظر الى التعليم وسياساته من كافة الأبعاد ، فضلاً عن أن تمثيل هذه الفئات يضمن قبول السياسة ، ومن ثم الالتزام بتنفيذها ، والعمل على مواجهة الصعوبات التي قد تعترض تنفيذها ، ومن ثم يعد هذا الأمر المتمم لنجاح السياسات التعليمية .

ثانياً : عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية (المبادئ ، والمقومات ،

والمعايير ، والطرق ، والعوامل المؤثرة) .

يعد الاختيار نقطة البدء الجوهرية للتوصل إلى نتائج جيدة للعمل ، فالاختيار هو العملية التي من خلالها يتم انتقاء أفضل العناصر البشرية وفقاً لمجموعة من الأسس الموضوعية ، أو أنه عملية البحث عن أفراد تتوافر لديهم مجموعة من المقومات تتناسب مع متطلبات عمل أو وظيفة أو الاشتراك في لجنة ما ، أو عملية التأكد من كفاءة الأفراد المتقدمين لشغل الوظائف واحتمال نجاحهم في الأعمال المطلوبة منهم .

وتتسم عملية الاختيار بأنها عملية معقدة تتأثر بمجموعة من العوامل التي قد توجه عملية الاختيار بطريقة ايجابية أو سلبية ، فضلاً عن أن من يقوم بالاختيار يقع على عاتقه مسؤولية هذا الاختيار ، ومن هنا تبرز أهمية عملية الاختيار والتي تم استخلاصها على النحو التالي :

1- تؤثر عملية الاختيار ايجاباً أو سلباً على الأداء عامة ، وأداء صانعي السياسة التعليمية خاصة ، فمثلاً : إذا اتسمت عملية الاختيار بالدقة سيترتب عليها تحقيق الأهداف والكفاءة والارتقاء بمستوى الأداء ، ومن ثم فإن تحقيق الأهداف يتوقف على مدى توافر العناصر البشرية الكفو في أداء الأعمال والمهام الموكلة اليهم .تتعلق عملية الاختيار بالعنصر البشري ، فالذي يقوم بالاختيار هو انسان ، والذي يتم اختياره هو

انسان ، فضلاً عن أن الانسان هو محور العمل فى أى مؤسسة ، ومن ثم تتحدد كفاءة الأفراد فى أداء العمل بكفاءة عملية الاختيار .

2- تضمن عملية الاختيار المدققة تجنب الكثير من المشكلات أو الآثار السلبية التى قد تتجم عن سوء الاختيار ، أى أن عملية الاختيار المدققة قد تساعد على التعامل الحكيم مع المشكلات القائمة فى الواقع الفعلى ، بل أنها فى بعض الأحيان قد تساعد على تجنب المشكلات المستقبلية ، فمثلاً الاختيار الدقيق لصانعى السياسات يمنع من المشكلات الناجمة عن اتخاذ بعض القرارات الخاطئة ، والتى قد تتخذ بعجالة ولا تراعى الأسس العلمية فى اتخاذ القرارات ، والتى يترتب عليها ضياع الكثير من الوقت والجهد والتكلفة .

يتضح مما سبق ضرورة إعطاء العناية لعملية الاختيار وخاصة اختيار من هم مسؤولين عن شؤون التعليم ، فخطأ الاختيار يترتب عليه سلبيات جسيمة لاسيما فى ميدان التعليم ، كما أن عملية الاختيار عندما تتسم بالموضوعية والمصادقية تعمل على تدعيم مجموعة من المبادئ المهمة .

أ- مبادئ عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية :

تدعم عملية الاختيار مجموعة من المبادئ ، والتى تم استخلاصها على النحو

التالى :

1/أ- مبدأ تكافؤ الفرص : تحقق عملية الاختيار الموضوعية مبدأ تكافؤ الفرص من حيث إعطاء جميع الأفراد ذوى الكفاءات والمعنيين الفرص المتساوية للاختيار ، وهذا يعنى أن الفيصل فى اختيار فرد ما يرجع إلى مدى مناسبة هذا الفرد ، ولا يرجع إلى أى محسوبية أو تحيز .

أ/2- **مبدأ الاستقرار** : تحقق عملية الاختيار السليم الاستقرار النسبي للعمل التعليمي ، لأنها تضمن اختيارات الكفاءات التي تؤدي أدوارها ، ومهامها بما يساعد على تسيير العمل بكفاءة ، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التعليمية .

أ/3- **مبدأ الترشيد** : والذي يعنى أن اختيار الفرد المناسب يترتب عليه قيام هذا الفرد بحسن استغلال الموارد ، ومن ثم القيام بالعمل ، وتحقيق أهدافه دون هدر مادي أو مالي ، فضلاً عن أن تكلفة حسن الاختيار أقل من تكلفة سوء الاختيار .

أ/4- **مبدأ الرضا**: تحقق عملية الاختيار الصحيحة رضا الفرد عن ذاته ، والرضا عن المنظور المجتمعي والقيمي الذي يؤكد على اختيار الكفاءات بغض النظر عن أى عوامل أخرى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، فضلاً عن تحقيق الرضا الوظيفي وشعور الفرد بالانتماء والولاء إلى العمل التعليمي .

أ/5- **مبدأ التنوع** : بمعنى أن عملية الاختيار لكي تكون موضوعية ، فعلى الجهات المسؤولة عن الاختيار استخدام أساليب متعددة ومتنوعة للقيام بتلك العملية .

أ/6- **مبدأ المصلحة العامة** : ينبغي أن يكون الهدف من عملية الاختيار هو تحقيق المصلحة العامة باختيار الفرد المناسب دون الوضع في الاعتبار مثلاً مدى القبول السياسي لهذا الفرد ، فالمصلحة العامة هي الأساس.

أ/7- **مبدأ المسؤولية** : فقرار اختيار فرد ما يؤكد على مدى المسؤولية التي تقع على عاتق الجهات القائمة بعملية الاختيار ، حيث يحدد قرار الاختيار الوضع المستقبلي لمسار العمل ومدى تحقيق الأهداف ومدى القدرة على مواجهة المشكلات المختلفة والتعامل معها .

أن عملية الاختيار يجب أن تحقق المبادئ السابقة ، وفي ضوء هذه المبادئ لا بد من التطرق إلى مجموعة من المقومات لمن يتم اختيارهم للانضمام إلى فئة صانعي السياسة التعليمية ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي .

ب- مقومات صانعي السياسة التعليمية :

عند اختيار صانعي السياسة التعليمية في النظم السياسية المختلفة لا بد من الاختيار في ضوء مقومات معينة ينبغي ان تتوافر فيمن يصنع السياسة والتي ستعكس بالضرورة على توقعاته ، وسلوكه ، وتفكيره حول التغييرات في الوضع الراهن ، ستؤثر بلا

شك على مدى مشاركته ، وقدرته في اعتماد سياسات تعليمية مبتكرة ، ويمكن توضيح هذه الخصائص على النحو التالي :

ب/1- المقومات الفكرية :

وهي المقومات المتعلقة بالقدرة على التفكير الصحيح ، ومن ثم فهناك خصائص فكرية لابد أن تتوافر في صانعي السياسة التعليمية ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

ب/1/1- الشمولية : وتعني أن يكون صانع السياسة التعليمية قادرا على رؤية الأبعاد المختلفة للقضايا التعليمية ، وعدم النظرة الأحادية للتعليم وسياساته .

ب/1/2- المرونة : وتعني أن صانع السياسة التعليمية يجب عليه اختيار الأسلوب المناسب للتعامل مع القضايا والمشكلات، وتجنب الجمود الفكري ، وأن يكون لديه القدرة على تقييم ، واستخلاص الأفكار من الآخرين ، وعلى رؤية الجوانب المتعددة لجميع القضايا ، وليس تحليلها إلى جوانب مبسطة ، فضلاً عن القدرة على وضع ، وتطوير عدد كبير من الفرضيات ، والتفسيرات البديلة ، فضلاً عن تقبل وجهات النظر المختلفة ، والقدرة على إدارة الحوار بشكل يساعد على التوصل إلى أفضل الأراء ، والحلول الممكنة.

ب/1/3- اسلوب التفسير ، والقرار : يتعلق نمط التفسير بالخصائص التي من خلالها يتعامل صانعو السياسة مع الأحداث المحيطة ، ومع صانعي السياسة الآخرين ، ومن خصائص أسلوب أو نمط التفسير ما يلي : الشك الزائد Excessive Suspiciousness ، أو عدم الشك ، ومعالجة السلوك ببراعة unscrupulous ، manipulative Behavior ، أما نمط أو أسلوب القرار يقصد به الطرق المفضلة لصنع القرار ، بمعنى آخر كيف يقوم صانعو السياسة التعليمية بصنع القرار ، وهل هناك طرق محددة لمهام صنع القرار ؟ ، فضلاً عن المكونات المحتملة لأسلوب القرار المرتبطة بالمعلومات الجديدة ، ومدى التعقد المفاهيمي ، والتفضيلات ، والمستويات المحددة للمخاطرة ، والقدرة على تحمل الغموض ، وغيرها .

(G. Hermann , Margaret , 1980 : 9)

وبالإضافة إلى ما سبق أن هناك مقومات شخصية لها علاقة بسلوك صانعي السياسة عامة والسياسة التعليمية خاصة ، وهي ما تتعلق بالمقومات القيمية ، والمعرفية .

ب/2- المقومات القيمية :

تتعرض القيم ، والاتجاهات ، والدافعية التي توجه صانعو السياسة التعليمية في كافة الممارسات ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

ب/1/2- المعتقدات : وتشير إلى النظرة الأساسية لصانعي السياسة التعليمية حول العالم المحيط ، ونظرتهم نحو ما يحيطهم من متغيرات ، وأحداث ، ومشكلات ، ومن ثم يمكن التنبؤ بالأحداث ، والقدرة على التحكم فيها .

وتؤثر المعتقدات على تفسير صانعي السياسة التعليمية للبيئة الخاصة بهم ، كما تؤثر على الاستراتيجيات التي يقرروها ، ومن ضمن هذه المعتقدات ، ما يسمى بالمعتقدات القومية ، فالقومية غالباً ما تستخدم من قبل صانعي السياسة كسبب للافعال المحددة ، فضلاً عن المعتقدات الذاتية الخاصة بمعتقدات صانعي السياسة التعليمية في القدرة على التحكم في الأحداث ، فهي ضرورية في تطوير أو تنمية دستور العمل ، والطريقة التي من خلالها يحدد صانعو السياسة القواعد الأساسية ، والتي تحكم السلوك السياسي .

(G. Hermann , Margaret , 1980 : 8) .

ب/2/2- الدافعية : تؤثر الدوافع على تفسيرات صانعي السياسة التعليمية لبيئتهم ، ولظروف المجتمع ، والاستراتيجيات التي يستخدمونها ؛ لذلك لا بد من الأخذ في الاعتبار القوى الداخلية التي تكمن وراء سلوك صانعو السياسة ، وتعدد الدوافع ، وتتباين فقد يكون الدافع من الانضمام لصانعي السياسة هو تحقيق الرغبة في الحصول على القوة والسلطة ، في حين قد تكون دوافع صانعي السياسة التعليمية الرغبة في تحقيق المصادقية ، والرضا ، والثقة من قبل أفراد المجتمع ، أو قد تكون الرغبة في إحداث تطوير حقيقي في التعليم ، أو قد تكون الدوافع شخصية متعلقة بتحقيق فوائد مادية ، أو معنوية معينة ، ومن ثم تتعكس دوافع صانعي السياسة التعليمية على ممارساتهم ، وعلى الأهداف المراد تحقيقها .

وهناك بعد هام يرتبط بكل الخصائص السابقة وهو البعد المتعلق بالمنظور المعرفي لصانعي السياسة ، فمن خلال ما يتوافر لديهم من المعرفة ، وكيفية توظيفها التوظيف الصحيح يستطيع صانعو السياسة التعليمية تشخيص القضايا ، والمشكلات ، وتحليلها ، والوصول إلى حلول منطقية .

مما سبق يتضح أن هناك خصائص شخصية لصانعي السياسة عامة ، وصانعي السياسة التعليمية خاصة ، والتي قد تؤثر على توجهات ، وأهداف ، ومحتوى السياسة التعليمية ، فالمعتقدات ، والدوافع تمد صانعي السياسة التعليمية بفهم ، وتحليل كل ما يتعلق بالسياسة التعليمية ، والظروف المحيطة ، وغيرها ، كما تؤثر على التفسيرات ، والقرارات التي يتخذها صانعو السياسة التعليمية ، والتي تحدد الخطوات التي يسلكونها في التعامل مع قضايا التعليم ، ومشكلاته ، فضلاً عن أن الخصائص الشخصية لصانعي السياسة التعليمية تؤثر على السلوك السياسي ، وطريقة الاستجابة إلى الأمور بشكل عام ، فالتعليم بحاجة إلى قادة سياسيين يعالجون المشكلات ببراعة ، ويتحكمون في مجريات الأحداث ، ويؤخذون في الحساب البدائل المحتملة ، ويهتمون بالصالح العام ، ويدافعون عن الهوية القومية ، وقبل هذا كله رغبة في التطوير والوصول إلى أفضل ما يمكن ، ومن ثم فلا بد لصانعي السياسة التعليمية أن تتوفر فيهم ما يلي :

- 1- الرغبة أو الدافع الداخلى لإحداث تطوير حقيقي ، بمعنى الصدق فيمن يتولى هذا المنصب .
- 2- القدرة على التقييم الذاتى ، فالتقييم من خلاله يدرك الفرد أين موقعه ، وما هى الاخفاقات ، ومن ثم يأخذ فى الاعتبار هذه الأمور فيما بعد .
- 3- التركيز على الصالح العام ، فيكون الدافع الأوحد بالنسبة لهم هو الصالح العام ، وهو ما يجب أن يحظى بأولوية فى كل شئ .
- 4- الرؤية الصائبة ، والمدققة للأمور والقدرة على التصرف بحكمة وذكاء .
- 5- الخبرة الإدارية ، أى توافر العلم والخبرة فى ميدان الإدارة ، والقدرة على تنظيم شئون التعليم ، وإدارته بشكل جيد .
- 6- القدرة على العمل الجاد ، والتصرف السريع فى ظل الضغوط التى تفرض فى كثير من الأحيان .
- 7- القدرة على تحمل المسؤولية ، والاعتراف بالأخطاء ، والعمل على تصحيحها .
- 8- العمل على التنمية المهنية المستمرة ، حتى تكون له خلفية كافية عن كل المشكلات والقضايا التى تتطرق لها عملية صنع السياسة .

9- وهناك جانب مهم لا ينبغي أغفاله وهو المتعلق بالجانب القيمي ، نظرا لأهميته ، وتأثيره على ما يُتخذ من قرارات سياسية .

وإلى جانب المقومات الشخصية التي ينبغي أن تتوفر في صانعي السياسة التعليمية ، هناك مقومات خارجية لابد من العناية بها ، لأنها جانب مكمل للمقومات الشخصية ، والتي تعمل على حسن الإفادة منها .

ب/3-مقومات تشكيل فئات صانعي السياسات التعليمية :

قد تكون هذه المقومات بمثابة شروط يجب توافرها في صانعي السياسة التعليمية ؛ انطلاقاً من أن التعليم له طبيعته الخاصة ، والتي تختلف عن القطاعات الأخرى الموجودة في المجتمع ، ومن ثم فتشكيل هذه الفئة لابد أن يتسم بمجموعة من السمات أو الخصائص منها :

ب/3/1- مراعاة عدم التجانس في الجهات الفاعلة للسياسة التعليمية أو فريق صنع السياسة التعليمية أي لابد من التعدد والاختلاف بمعنى تمثيل الجماعات المختلفة من مثقفين ، ومفكرين ، وباحثين ، ومخططين ، وإداريين ، ومحللين سياسيين ، ومنظمات المجتمع المدني ، وجمعيات النفع العام ، وجماعات المصالح والتي لديها رؤى ، وخلفية علمية ، وخبرات ، وتوجهات مختلفة ، وذلك حتى يكون هناك تمثيل حقيقي لكافة فئات المجتمع .

ب/3/2- تعزيز التعاون والتكامل فيما بينها ، التكامل من حيث التخصصات العلمية المختلفة ، ومن حيث الخلفيات المختلفة ، والتعاون يتطلب ان يكون هناك نوع من الوضوح في العلاقات التي تحكم فريق صنع السياسة التعليمية .

ب/3/3-الاستقلالية من خلال وجود هيئة مستقلة تتولى صنع السياسة التعليمية ، وتتابع تنفيذها ، والعمل على وجود نظام محدد للمحاسبية ، فضلاً عن ضرورة تطويع كافة الجوانب المجتمعية سواء أكانت سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية لخدمة التعليم .

ب/3/4- فتح قنوات اتصال بين كافة القطاعات المجتمعية والرأى العام وجهات الاختيار، ولتحقيق ذلك قد تستخدم عدد من الآليات من ضمنها تفعيل الاتصال من خلال شبكات المعلومات ؛ وذلك لإعطاء تغذية راجعة عن مدى قبول صانعي السياسة التعليمية

ب/3-5- وجود اجراءات واضحة للاختيار على أن تتسم هذه الإجراءات بالموضوعية والتكامل ، وأن يكون الهدف المراد تحقيقه هو اختيار الكفاءات المناسبة ، ولكي يؤدي صانعو السياسات عملهم بعيداً عن المعوقات والضغوط يتطلب الأمر إعادة النظر في الأنظمة والسياسات الإدارية المتبعة والعمل على مراجعتها بما يكفل تطويرها ، مما يساعد صانعي السياسات على أداء أدوارهم بفعالية .

ومن الأمور المهمة التي يمكن التطرق إليها ، والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى صحة اختيار صانعي السياسة التعليمية ، والتي لا بد من الإشارة إليها ما يتعلق بالمعايير المستخدمة في اختيارهم ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي .

ج- معايير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية :

أن هناك أربع معايير تُستخدم في عملية اختيار الأفراد في المناصب السياسية عامة ، أو في اختيار الأفراد المناسبين للانضمام لجهة معينة ، والتي يمكن تطبيقها عند اختيار صانعي السياسة التعليمية ، والتي توضح توجهات الأفراد المرشحين ، ويمكن توضيحها على النحو التالي :

ج/1- معيار الجاذبية The Attractiveness Ratio

يركز هذا المعيار على الدافع إلى الترشح للمناصب السياسية ، أو دافعية الفرد إلى تولي منصب معين ، أو إلى الانضمام لفئات صانعي السياسة التعليمية خاصة ، والفوائد لتولي المنصب أو الانضمام إلى فئات صانعي السياسة التعليمية ، ويمكن توضيحها في ثلاثة جوانب : الأجور ، والعائد (الفوائد المادية أو المعنوية) ، وأخيراً الدافع للخدمة العامة.

يشير معيار الجاذبية إلى أن جهات صنع السياسة التعليمية تكون منجذبة إلى المشاركة في عملية الصنع لسببين ، أما الرغبة في تحقيق الصالح العام وتطوير التعليم ، أما الرغبة في تحقيق مكاسب قد تكون مادية أو معنوية ، ومن ثم يجب اختيار الأفراد المهتمين ببعدي الدافعية للخدمة العامة والأجور ، في حين يجب تجنب اختيار الأفراد الذين يهتمون بالعوائد والأجور فقط ، ويمكن توضيح معدل الجاذبية في المعادلة التالية :

$$\text{معيار الجاذبية} = \frac{\text{العوائد} + \text{الأجور}}{\text{wages}}$$

الدافع للخدمة العامة + الأجور wages + public service motivation

(Besley , 2005 : 53)

يتضح مما سبق أنه في اختيار صانعي السياسة التعليمية لابد من العناية بوجود دافع ورغبة حقيقية في الاسهام في تطوير التعليم وسياساته ، وأن تكون الدافعية نحو الوصول إلى أفضل ما يمكن هي القوة المحركة لصانعي السياسة ثم يلي ذلك ما يحصل عليه الفرد من جوانب مادية ممثلة في الأجور التي يتقاضاها ، لأنه لا يمكن اغفال هذا الجانب ، الا أنه لا ينبغي أن يكون الدافع الأوحد للانضمام إلى فئات صانعي السياسة التعليمية ، ومن ثم يمكن القول بأن اذا كان معدل الجاذبية مرتفع فهذا يعنى ارتفاع العوائد والمكاسب المادية التي يحققها الانضمام إلى عملية صنع السياسة التعليمية ، والعكس صحيح يكون معدل الجاذبية منخفض في حالة توافر قيم ورغبة حقيقية للخدمة العامة .

ج/2- معيار النجاح The Success Ratio

يركز هذا المعدل على احتمال نجاح الأفراد ذو الكفاءة في الانضمام إلى صانعي السياسة التعليمية بالبحث عن أفضل الأفراد ذوي الكفاءات لتولى منصب سياسى عامة ، أو للمشاركة في عملية صنع السياسة التعليمية خاصة ، ومحاولة تصفية الأفراد غير المؤهلين لذلك ، ومن ثم ففى ضوء هذا المعيار لا يتم الأخذ في الاعتبار مدى جاذبية المنصب أو الانضمام لفئة معينة ، ويمكن توضيح معيار النجاح في المعادلة التالية :

$$\text{معيار النجاح} = \frac{\text{احتمال انتخاب السياسيين السئيين}}{\text{احتمال انتخاب السياسيين الجيدين}}$$

$$S = \frac{\text{probability of election of bad politicians}}{\text{probability of election of good politicians}}$$

(Besley , 2005 : 55)

وبتطبيق هذا المعدل على صانعي السياسة التعليمية نجد يمكن صياغة المعادلة التالية :

$$\text{معيار النجاح} = \frac{\text{احتمال اختيار الأفراد غير المناسبين وغير المؤهلين}}{\text{احتمال اختيار الأفراد المناسبين والمؤهلين}}$$

احتمال اختيار الأفراد المناسبين والمؤهلين

وقد يعتمد هذه المعيار على احتمال اختيار افراد قد حققوا نجاحات سابقة مرة أخرى ، الا أنه قد توجد عوامل قد تؤثر على معيار النجاح منها :

الأول : أن الاختيار ينطوي على قرار متعدد الأبعاد ، تشمل كل من الحكم حول الكفاءة ، و أيضا عن مدى الاتفاق السياسى ، ففي بعض الأحيان ، يتم اختيار أفراد غير مناسبين

لأن لديهم نفس الانتماءات السياسية ، أو وجود قوى تدفع لاختيار هؤلاء الأفراد فمثلاً قد يتأثر الاختيار بالأحزاب السياسية ، وقد يكون للحزب مصلحة ، أو فائدة في اختيار أفراد معينين . (Besley , 2005 : 55) الثاني : إجراءات الاختيار قد تؤثر على احتمال اختيار الأفراد غير المناسبين ، ومن ثم لابد من العناية بترسيخ أسس للاختيار بحيث نضمن الاختيار الصحيح .

3-تعد المعلومات وقواعد البيانات الصحيحة عن الخبرات والكفاءات والنجاحات المنجزة من العوامل الرئيسة في معيار النجاح ، وكذلك القوانين التي قد تؤثر على حرية وسائل الاعلام يمكن أن تكون من المحددات المؤسسية الهامة للاختيار ، فيمكن لوسائل الإعلام المساعدة في التعرف على الأفراد ذوي الكفاءات وعلى العكس ، أو قد تكون بمثابة أداة لتسليط الضوء على الأفراد ، ومن ثم نجد أن الاختيار السياسي بصفة عامة غالباً ما يكون سيئاً في الدول التي يتم فيها قمع وسائل الاعلام .

ج/3- معيار تكلفة الفرص Opportunity Cost Ratio

يوضح هذا المعيار تكاليف الفرص التي تؤثر على اختيار الأفراد المناسبين ، أو غير المناسبين للمناصب السياسية بصفة عامة ، أو الانضمام إلى فئات صانعي السياسة التعليمية بصفة خاصة ، ويلخص هذا العامل على النحو التالي : (Besley , 2005 : 57)

معيار تكلفة الفرص = $\frac{\text{خيارات خروج السياسيين السيئين}}{\text{خيارات خروج السياسيين الجيدين}}$

O = $\frac{\text{outside option of bad politician}}{\text{outside option of good politician}}$

وبتطبيق هذا المعدل على صانعي السياسة التعليمية على النحو التالي :

معيار تكلفة الفرص = $\frac{\text{خيارات خروج الأفراد غير المناسبين أو غير المؤهلين}}{\text{خيارات خروج الأفراد المناسبين أو المؤهلين}}$

هذا المعدل يركز على تكلفة ما إذا تم اختيار الأفراد المناسبين ، أو غير المناسبين ، بمعنى أنه يتم النظر إلى عملية الاختيار في ضوء التكلفة أي ما سيترتب

على عملية الاختيار من تحقيق الأهداف ومن ثم النجاح فى العمل ، ومن ثم فإن تكلفة النجاح أقل من تكلفة عدم النجاح .

ج/4- معيار المساءلة : Accountability Ratio

يوضح هذا المعدل إعادة اختيار ذوى الكفاءة ، أو الذين لا يمتلكون الكفاءة اللازمة ، أى : احتمال إعادة اختيار السياسيين - ومن بينهم صانعى السياسة التعليمية - المؤهلين ، أو غير المؤهلين بعد مضى فترة فى منصبه أو عمله ، وهذا المعدل يمكن توضيحه فى المعادلة التالية : (Besley , 2005 : 57)

معيار المساءلة = احتمال إعادة انتخاب السياسيين سيئة

احتمال إعادة انتخاب السياسيين جيدة

$$R = \frac{\text{probability of re-election of bad politicians}}{\text{probability of re-election of good politicians}}$$

وبتطبيق هذا المعدل على صانعى السياسة التعليمية على النحو التالى :

معيار المساءلة = احتمال إعادة اختيار الأفراد غير المناسبين أو غير المؤهلين

احتمال إعادة اختيار الأفراد المناسبين أو المؤهلين

أنه من خلال الفترة التى يقضيها صانع السياسة التعليمية فى عملية الصنع يمكن الحكم على عمله ، والاجراءات المتبعة والقرارات المتخذة بأنه مناسب أم غير مناسب ، ومن ثم ففرصة الأفراد غير المؤهلين ضئيلة فى الاحتفاظ بهم ، الا أنه فى بعض الأحيان قد يتغير سلوك الأفراد ، انطلاقاً من أنه سيتم تقييم اعمالهم قبل اختيارهم مرة أخرى ، أو أنهم يقومون ببذل قصارى جهدهم للاحتفاظ بموقعهم فى عملية صنع (Besley , 2005 : 57) السياسة .

وإلى جانب المعايير السابقة يمكن استخلاص معايير أخرى متعلقة باختيار

صانعى السياسة التعليمية :

ج/5- معيار الجدارة أو الكفاءة : يركز معيار الجدارة على اختيار الأفراد الكفو

لأداء أعمال ومهام معينة كما هو الحال فى اليابان ، حيث تعتبر الإدارة اليابانية مثال يحتذى به فالإدارة محور رئيس فى تقدم اليابان من حيث اعتماد الاختيار على " الكفاءة والمستوى العلمى وليس المحسوبية ، فضلاً عن الأفضلية المطلقة التى تعطى عناية كبيرة

لمصلحة الدولة ، وكذلك العمل على ترسيخ القيم الشخصية المرتبطة بالعمل " . : 2001
(Sarrors, Santora 247)

لذلك نجد أن هناك طريقتان للحكم على مدى صحة اختيار صانعي السياسات
التعليمية تركز على معيار الجدارة :

الطريقة الأولى : يمكن الحكم على ما إذا كان اختيار صانعي السياسات صحيح من
خلال معرفة المصالح التي يخدمها صانعو السياسة التعليمية عندما يقومون بصياغة
السياسة ، وعندما يكون هناك خلاف حول صحة الأهداف ؛ فان معظم الأفراد يؤكدون
على أن السعى لتحقيق قاعدة واسعة من الأهداف الاجتماعية أفضل من تحقيق المصالح
الشخصية .

الطريقة الثانية : يمكن الحكم على صحة اختيار صانعي السياسة من خلال الصدق ،
والكفاءة ممن يتم انتقاؤهم لأداء عمل محدد أو الانضمام للجنة أو لفئة ما . (Besley ,
2005 : 49)

ج/6 - معايير شخصية :

تلك المعايير المتعلقة بشخص صانعي السياسة التعليمية منها : (Grummell ,
2009 , 337 , 345)

- الخبرة الإدارية والقيادية ، فالخبرة السابقة تعد مؤشر يوضح أداء الفرد
المستقبلي في ضوء أدائه السابق .

- المؤهلات والمستوى التعليمي .

- التفكير المحلى Local Logics والذى يتوقف على كفاءة الفرد ومهاراته
وقدراته وخبراته السابقة ، والعمل على العناية بالمصالح العام وتحقيق الأهداف التعليمية
التي تخدم كافة فئات المجتمع دون محاباه .

- المواصفات الشخصية ، والتركيب النفسى للفرد والذى يتضمن (الدوافع ،
والاتجاهات ، والإدراك ، والتوازن) ، والتركيب الاجتماعى للفرد والذى يتضمن (الأصول
الاجتماعية ، والعادات والتقاليد) (السلمي ، 1997 : 217) .

ج/7 - معيار القبول السياسى :

من ضمن معايير اختيار صانعي السياسة التعليمية مدى القبول من قبل القيادات
السياسية بالدولة ، ولكنه كمعيار بمفرده لا يكفى فنجد على سبيل المثال أن الانتقاء

السياسى لقادة المقطعات في الصين قائم على أساسيين الأول يتعلق بالجدارة : والثى تعنى تحقيق قادة المقاطعات النمو الاقتصادي العالي في محافظتهم ، والثانى : هو الصلات الاجتماعية لكبار القادة التى تحدد فرصة قوية للترشيح ، ومن ثم تودى الاتصالات إلى تعزيز الولاء والانتماء للسانة الأمر الذى يكون له تأثير كبير فى عملية الاختيار من حيث اتاحة الفرصة للدعم السياسى للفرد ، إذا لم يكن من داخل الحياة السياسية ، أو اعطاه فرصة للترقى والوصول إلى مناصب عليا فى حالة انغماس الفرد المرشح فى الحياة السياسية .

(Jia , Kudamatsu , Seim, 2014 :3)

يتضح مما سبق انه نجد أن هناك عدم اكتفاء بمعيار واحد فى اختيار صانعى السياسة التعليمية ، بحيث يتم الاختيار بناءً على معيار القبول السياسى : أى من يحظى بقبول من قبل القيادات السياسية ، ولديه انتماءات سياسية متوافقة معهم ، أى من لديهم الولاء أو الانتماء السياسى ، ومعيار الجدارة أو الكفاءة : أى اختيار الأفراد الذين يمتلكون كفاءات لتولى هذا المنصب من خلال اجراء انتخابات ذات قواعد محددة محكمة .

يتضح مما سبق أن معايير الاختيار تعتمد على خصاص أو صفات أو دافعية أو كفاءات الأفراد للانضمام إلى فئة صانعى السياسية ، وعليه ، فأن هناك طرقاً وأساليب يمكن اختيار المناسب من بينها ، لتكون وسيلة للاختيار المدقق لصانعى السياسات التعليمية ، ويمكن توضيحها فى الجزء التالى .

د-: طرق وأساليب اختيار صانعى السياسة التعليمية :

نقطة البداية الرئيسة فى الاختيار المدقق لصانعى السياسة التعليمية هى كيفية الاختيار مع الأخذ فى الحساب العوامل التى قد تؤثر بشكل أو بآخر فى كيفية الاختيار ، لذلك سيتم تناول بعديين هاميين هما : الأول ، يتعلق بطرق اختيار صانعى السياسة التعليمية ، والثانى ، يركز الأساليب المستخدمة فى عملية الاختيار ، ويمكن توضيح طرق الاختيار على النحو التالى .

د/1- طرق اختيار صانعى السياسات التعليمية :

تتعدد الطرق التى من خلالها يتم انتقاء صانعى السياسة التعليمية ، وهذه الطرق تختلف من جهة إلى أخرى ، وهذا يتوقف على طبيعة المهمة أو الجهة المراد الانضمام إليها ، وعلى طبيعة ، وتوجهات المجتمع فهناك ما يلائمة طريقة الانتخاب ، وهناك ما

تصلح معه طريقة التعيين ، ويمكن توضيح هذه الطرق الرئيسية المستخدمة فى اختيار صانعى السياسات التعليمية على النحو التالى :

د/1/1-التعيين : يتولى شخص ، أو جماعة تشغل مركز القيادة اختيار الأفراد ؛ للسلطة المختصة بالتعيين حرية اختيار الفرد أو الأفراد الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لتحقيق أهداف العمل ، وتعد الثقة هى أساس اختيار الفرد ؛ لذلك يؤخذ على هذه الطريقة أنها فى بعض الأحيان تفتح المجال أمام المحسوبية ، والانحراف الإدارى (الفرا ، 2008 : 703) ، كما هو الحال فى كثير من الدول العربية كجمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية .

د/2/1-الانتخاب : حيث ينتخب صانعى السياسة التعليمية بالأسلوب الذى تراه الدولة مناسباً لتحقيق أغراضها ؛ فمثلاً قد يُختار الأفراد ؛ عن طريق انتخابه مباشرة من قبل فئة معينة ، برغم أن طريقة الانتخاب قد تدل على فكر ديموقراطى ؛ فهى - أيضاً - لا تخلو من العيوب ؛ فمثلاً قد تؤدى التكتلات من قبل أفراد معينة دوراً فى التأثير فى ممارسة الانتخاب .

د/3/1-الانتقاء : Screening تتضمن عملية الانتقاء خطوتين رئيسيتين الأولى : يقوم فيها القائمون على عملية الاختيار بالتصفية بين الأفراد المرشحة ؛ بغية تحديد المرشحين الذين يستوفون الحد الأدنى من الشهادات ، والمؤهلات ، ومعايير الخبرة ، ويلي ذلك تقديم كشف فرز رسمى بأسماء المرشحين المؤهلين الذين اجتازوا الفحص الأول ؛ ومن هنا تبدأ تصفية المرشحين مرة ثانية ؛ وفق توصيفات شاملة ، ومعايير للاختيار يتم وضعها ، والتي - من خلالها - يتم الحكم على المرشحين ، على أن يقوم بعملية التصفية إحدى جهتين ؛ الأولى : تسمى مجموعة المفكرين Think Group ، ولا يقصد بهم القيادات العليا فحسب ، ولكن قد تضم مجموعة من المفكرين المشاركين الآخرين ؛ كأن يكون من بينهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وممثلون من الإدارة ، أما الجهة الثانية ، أما الجهة الثانية فتسمى : مركز التقييم Assessment Center .

(Anderson , 1989 :70-72)

ويتضح مما سبق تعدد طرق اختيار صانعى السياسات التعليمية ، الا أن أفضل هذه الطرق طريقة الانتقاء التى على أساسها يتم خضوع الأفراد لمراحل عديدة وفق معايير

محددة وموضوعية حتى يتم التوصل إلى الاختيار الصحيح ، وأيا كانت الطريقة المستخدمة في الاختيار ، فهناك أساليب وأدوات يتم الاستعانة بها في طريقة الاختيار ، وهي على النحو التالي .

د/2-أدوات وأساليب اختيار صانعي السياسات التعليمية :

تتسم أدوات الاختيار بأنها أساليب تنبؤية ، الغرض منها الحصول على معلومات ، تتيح التنبؤ بمدى احتمال النجاح في الأعمال المستقبلية ، مثل الحصول على معلومات عن الخبرة السابقة والتدرج الوظيفي والخلفية العلمية ، أو القيام بالمقابلات ، أو الاختبارات ، والتي من خلالها يمكن تقدير مدى امكانية قيام الفرد بالعمل المحتمل ، ويمكن تناول هذه الأدوات أو الأساليب فيما يلي :

د/1/2- المقابلات :

وهي لقاء تفاعلي يتم بين الأفراد المرشحين والجهة التي تتولى إجراء المقابلة ، ولكي تكون المقابلة فعالة لابد أن تتضمن عديد من الأمور لعل من أهمها :

د/1/2/1- أن يتم تعيين جهة أو لجنة لإجراء المقابلة على أن تتسم بالكفاءة والخبرة ، والتي لابد ان تتوفر فيها مقومات معينة حتى يتسنى لها الاختيار المدقق ، من ضمن هذه الأمور القدرة على إصدار الأحكام الصحيحة بعيداً عن أى تحيزات أو انطباعات ، والرؤية المتكاملة للأمور ، فضلاً عن ضرورة العناية بتوضيح أدوار كل عضو في الجهة التي ستتولى إجراء المقابلة

د/1/2/2- تحليل الوظيفة ووضع توصيف للعمل يتضمن قائمة بأهم المهام المطلوبة ثم المواصفات المطلوبة للقيام بهذه المهام ، ويلى ذلك تصميم أسئلة المقابلة بحيث تكون مبنية على مهام العمل ، ويكون العدد الأكبر منها مرتبطاً بالمهام الأكثر أهمية ، وقد تتضمن المقابلة أيضاً الاتفاق على إطار مرجعي في ضوءه يتم تقييم المرشحين .

د/1/2/3- وضوح الهدف من إجراء المقابلة وهو تقييم مدى ملاءمة جهات صنع السياسة التعليمية ، فضلاً عن التزود بالمعلومات والبيانات المهمة التي يتوجب أن يدركها قبل أن يتم اختياره .

تصنيف مقابلات الإختيار :

ويمكن تصنيف مقابلات الاختيار التي يمكن استخدامها لاختيار صانعي السياسة التعليمية ما يلي :

(الزرابي ، 2006 : 46- 47)

-**المقابلات الموقفية Situational Interviews** : المقابلات الموقفية تركز أسئلتها على قياس مقدرة الفرد على القيام بسلوك معين خلال موقف معين **المقابلات المرتبطة بالعمل Job-Related Interviews** : المقابلات التي يحاول من خلالها أعضاء لجنة المقابلة التنبؤ بمستوى أداء المرشح المستقبلي في الوظيفة الشاغرة من خلال إجاباته على أسئلة حول تصرفاته السابقة ، وتعتبر المقابلات السلوكية والمقابلات النفسية أهم أنواع هذه المقابلات

- **مقابلات الضغط Stress Interviews** : وهي تلك المقابلات التي تتطلب تدريباً عالياً ممن سيقوم بإجرائها، والتي يتم من خلالها توجيه عدة أسئلة استنزائية للمرشح؛ وذلك من أجل الحكم على درجة حساسية المرشح والتعرف على مستوى الضغوط عنده بحيث يصبح المرشح في موقف الدفاع عن نفسه؛ ولذلك يستخدم هذا النوع من المقابلات لتقييم المرشحين لأعمال يتعرض شاغلها لضغوط كبيرة.

د/2-2- مراكز التقييم :

أنشئ أول مركز للتقييم عام 1975 ، وفكرة مراكز التقييم مستعارة من مجال الأعمال ثم انتقلت إلى مجال التعليم ؛ لاختيار المرشحين المحتملين .(حمادات ، 2006 : 208)

ومراكز التقييم تساعد في عملية الاختيار من خلال ملاحظة مجموعة من المقيمين الخبراء مجموعة من المرشحين وهم يؤدون أعمالاً حقيقية حيث يتم اختبارهم في الأنشطة المتعلقة بالعمل كأفراد وكفريق عمل ، من خلال ممارسات لعب الأدوار ، وتدريبات تحليلية ، ومناقشات جماعية يتم فيها تقييم أداء الأفراد وفقاً لمعايير موضوعية ، وتركز هذه المراكز على مجالات عديدة للتقييم ؛ منها : القدرات المعرفية ، واختبارات شخصية ، والمعرفة المتعلقة بالعمل ، وتستخدم نتائج التقييم من أجل المقارنة بين المرشحين والتنبؤ بأفضل المرشحين للعمل الحاضر والمستقبلي . (Itika , 2011 : 14-15-81)

د/3-2- فحص خلفيات المرشح :

ويهدف فحص خلفيات المرشح إلى التأكد من صحة وصدق المعلومات والبيانات المقدمة عن المرشح ، فضلاً عن الإفادة في التنبؤ باحتمالات نجاح الفرد المرشح لمنصب أو عمل ما ، ويمكن التنبؤ به من خلال معرفة أداء وسلوكيات الفرد في الماضي ، ويتم ذلك من خلال التعرف على خلفيات الأفراد ، وعمل قائمة يتم فيها ترتيب الأفراد وفقاً لمؤهلاتهم ومهاراتهم وخبراتهم واتجاهاتهم الشخصية ، ثم إجراء مقابلات معهم (Itika , p.68 , 2011) وذلك لأن الأداء السابق يمكن أن يكون مؤشراً للتنبؤ بأداء المستقبل .

د/4 - معامال القيادة ومختبراتها :

تعد معامال القيادة من الاتجاهات الحديثة في مجال اختيار القيادات ، حيث تتضمن سياسة واضحة لهذه المختبرات ، فهي تركز على فحص كفاءة الأفراد من خلال مؤهلاتهم وخبراتهم ، فضلاً عن مناقشتهم والاستماع إلى أفكارهم ، والتعرف على مهاراتهم للقيام بالعمل المتوقع ، واعطاءهم الفرصة كاملة للقيام ببعض الأعمال وفق فترة زمنية محددة كحل مشكلة معينة أو التخطيط لأمر مستقبلي وبناءً على ذلك يتم اختيار أفضل العناصر والكوادر البشرية .

(Howard Hughes Medical Institue , 2006 : 67-68)

هـ- العوامل التي تؤثر في اختيار صانعي السياسة التعليمية :

تتعدد العوامل التي تؤثر في عملية الاختيار عامة ، وفي اختيار صانعي السياسة التعليمية خاصة ، ويمكن توضيح هذه العوامل على النحو التالي :

هـ/1- العامل السياسي :

يتضمن العامل السياسي ما يتعلق بالنظام السياسي للدولة ، ومدى الاتصال مع كبار السياسيين ، فضلاً عن تأثير الأحزاب السياسية على عملية اختيار صانعي السياسة ، وسيتم تناول كل محور فيما يلي :

هـ/1/1- النظام السياسي للدولة : ويتمثل تأثير النظام السياسي من حيث نظام الحكم السائد في الدولة ومدى استقراره ، ومدى توافق أو عدم توافق صانعي السياسة مع النظام السياسي القائم ، ومن ثم قد تظهر ثلاث أشكال من العلاقات بين النظام السياسي وصانعي السياسة التعليمية ، يمكن توضيحها على النحو التالي :

-علاقة خضوع تامة للنظام السياسي ، وهو ما ينطبق على الأنظمة الديكتاتورية .

- علاقة استقلال أى تمتع صانعى السياسة التعليمية بمدى كبير من الصلاحيات مصدرها النظام السياسى .

- علاقة تفاعل وتعاون بين النظام السياسى وصانعى السياسة التعليمية وهو ما يوجد عادةً فى الأنظمة الديمقراطية .

وانطلاقاً من أهمية الدور الذى يقوم به صانعو السياسة يتضح أهمية تحقيق الاستقلال واعطاءهم نوعاً من الحرية فى تناول القضايا التعليمية والعمل على تسخير كافة الامكانيات لتحقيق الأهداف التى يرغبون فى تحقيقها ، وعلى الجانب الآخر لابد من تحقيق التعاون والمشاركة وأن تكون العلاقة القائمة بين صانعى السياسات التعليمية والنظام السياسى قائمة على الوضوح وتحقيق المصلحة العامة.

هـ 2/1- الاتصال مع كبار السياسيين : يؤثر العامل السياسى فى اختيار صانعى السياسة التعليمية من حيث الاتصال مع كبار السياسيين ، لأن الاتصال من شأنه العمل على تدعيم الولاء ، والانتماء من قبل الساسة ، (Jia , Kudamatsu , 3 : 2014 , Seim) ، ومن ثم فتدعيم وتأييد الدولة للسياسيين من العناصر المهمة التى على أساسها يتم قياس الاتصال مع كبار السياسيين ، والتى قد يكون لها تأثير كبير فى اختيار صانعى السياسة التعليمية فى الدولة .

هـ 3/1- الأحزاب السياسية : تعد من المؤسسات المهمة والتى تؤثر على صنع السياسة التعليمية وعلى اختيار صانعى السياسة ، حيث تقوم بدور رئيس فى استقطاب الأفراد لعضويتها واشتراكهم فى الحياة السياسية (الوريكان ، عبد الفتاح ، دعيس ، 2011 : 58) ، وذلك من خلال تدريب الأفراد المؤهلين كقيادات فى الحزب ثم فى الحكومة فيما بعد ، وذلك بهدف السيطرة على عملية صنع السياسة التعليمية ومن ثم فان هناك بعدين للأحزاب السياسية يتمثل البعد الأول فى حالة وصول الأحزاب إلى السلطة فى الدولة يترتب عليه قدرة الحزب على فرض توجهاته وأهدافه ، أما البعد الثانى فيتمثل فى حالة عدم وصول الحزب السياسى إلى السلطة فى الدولة ، ليصير جبهة معارضة فيعمل على انتقاد الدولة فى توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفى كيفية اختيارها لمن يشغل المناصب السياسية .

وتقوم الأحزاب السياسية بالتأثير على عملية اختيار صانعي السياسة عامة والسياسات التعليمية خاصة من حيث مدى تأثيرها على الرأى العام ، حيث تستطيع توجيه الرأى العام باستخدام أساليب متعددة إلى تأييد أو معارضة اختيار معين ، فضلاً عن مدى هيمنة أو سيطرة حزب معين على الحياة السياسية ، وقد يكون للأحزاب تأثير ايجابى أو سلبى ، ويظهر التأثير الايجابى إذا كانت تهدف إلى الصالح العام ، وليس إلى تحقيق أهداف خاصة ، والعكس حيث يظهر التأثير السلبى فى حالة سيطرتها على الحياة السياسية وتوجيه السياسة إلى ما تراه مناسباً ، وبناءً عليه يتم اختيار من يشغل المنصب السياسى والذي قد لا يمتلك الكفاءات أو المهارات المطلوبة لشغل هذا المنصب .هـ /2-

العامل الشخصى :

وهى تلك العوامل التى تتعلق بمقومات صانعى السياسة التعليمية ، فهناك صفتان متلازمتان ومتفاعلتان لا بد من توافرها فى صانعى السياسة وهى ، الأولى : صفة القدرة على أداء الأعمال ، والثانية صفة الرغبة فى أداء الأعمال (السلمى ، 1997 : 159) ، وينبغى الإشارة إلى أنه قد يرتبط العامل السياسى بالعامل الذاتى فالسمات أو المقومات الفردية أو الشخصية للسياسيين الذين لديهم اتصالات مع كبار الساسة تختلف عن الآخرين الذين ليس لديهم اتصالات مع الساسة ، وهذا الاختلاف قد يؤثر على اختيارهم أو ترقيتهم ، فضلاً عن المتغيرات الديموغرافية الأساسية (كالعمر ، والتعليم ، وغيرها) والخصائص الفردية الأخرى (كمؤشرات تخرجه من الكلية ، والثقافة والخلفية الاجتماعية ، وغيرها) ، (18 : 2014 , Jia , Kudamatsu , Seim) ، فضلاً عن بعد التنشئة الاجتماعية والثقافية التى تؤثر فى نمط وسمات شخصية صانعى السياسة وقيمهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم الفكرية .

وإلى جانب ما سبق هناك مقومات تتعلق بالمستوى التعليمى والتخصص العلمى والأكاديمى لصانعى السياسة التعليمية والذي ينعكس بالضرورة على المهارات الذاتية ، كما ينعكس أيضاً على العمل فكراً وممارسةً وقد تكون الخلفية التعليمية أحد العوامل التى تؤثر على الاختيار ، من حيث مدى تأثير التحصيل العلمى والتعليمى على الاختيار ، وعلى مستوى الكفاءة والصدق لدى القيادات ، ولقد أوضحت إحدى الدراسات " أن هناك ارتباطاً ايجابياً قوياً بين الديمقراطية فى الاختيار وبين القادة الحاصلين على تعليم عالي

مقارنة مع القادة فى ظل النظام الأوتوقراطي القائم على حكم الفرد ، ومن ثم تم التأكيد على ضرورة التعليم من اجل استدامة الديمقراطية " . (

Besley , Querol , 2011 : 556)

حيث أكدت نظرية رأس المال البشرى أن التعليم يعكس مدى توافر المهارات ، وبالتالي زيادة الانتاجية والعمل ، كما ان التعليم يساعد على التزود بالمهارات الخطابية والقدرة على إقناع الآخرين من خلال التأثير على الأفراد الآخرين باستخدام لغة العلم ، " ويتطلب هذا الأمر اتاحه المعرفة للممارسين لإحداث فرق في المجتمع ، و يتطلب المساهمة بالمعلومات والبيانات ، واتاحتها ؛ للتأثير على السياسة ، كما يتطلب من صناع السياسة التعليمية الاستماع والتفاعل بأوسع نطاق ممكن مع أصحاب المصلحة ؛ لجعل القرارات السياسية جيدة ، ومنفذة بشكل صحيح " (10 : 2010 , Vacirca , Young)

هـ/3- العامل القيمي :

ويتحدد العامل القيمي فى التفضيل بين أهل الثقة والخبرة بناءً على التوجهات الفكرية ، والثقافة التى تحكم المجتمع وبخاصة النخبة الحاكمة ، والتى توجه الاختيار بناءً على الكفاءة أو القبول السياسى ، ومن ثم فالمنظور القيمي له بعدين يتمثل الأول فى المنظور القيمي للجهات التى ستتولى اختيار صانعى السياسات التعليمية ، أما الثانى : يتمثل فى القيم المراد توافرها فى من يشغل المنصب ، وهذا يتطلب التحليل القيمي لمن سيتم اختيارهم ، ومن ثم تحتل تفضيلات الاختيار جانباً مهماً فى عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية .

فالاختيار غالباً ما ينطوي على مفاضلة بين الكفاءة والولاء ، وتشير الأدلة فى بعض الدول- كما هو الحال فى الصين - أنها تجنبت هذا الامر بتطبيق نظام التناوب (Jia , Kudamatsu , Seim)الوظيفي و الترقية فى الحزب الشيوعي . (26 : 2014)

هـ/4-العامل الاجتماعى :

ويتضمن هذا العامل ما يتعلق بالمجتمع من حيث زيادة الطموحات والتطلعات الاجتماعية والتي قد تفرض في بعض الأحيان ضغوطاً على اختيار من يصنع السياسات من حيث اتجاهات الأفراد نحو المعايير الموضوعية للاختيار ، فضلاً عن أرائهم عن قدراته وكفاءته ، ومدى قبولهم لمن يشغل هذا المنصب ، فهناك دور كبير يؤديه الرأي العام في صنع السياسات ، خاصة أن صانعي السياسات لا يستطيعون أن يتخذوا قراراً بمعزل عن أفراد المجتمع حتى يكون القرار مقبولاً وناجحاً . وتعد وسائل الإعلام من العوامل الاجتماعية المؤثرة في اختيار صانعي السياسة التعليمية ، حيث تخدم وسائل الإعلام ثلاث وظائف هامة في التأثير على السياسة عامة ، والسياسة التعليمية خاصة فيما يأتي : أولاً، صانعي السياسات تحت المراقبة المستمرة من قبل الإعلام ، حيث يدرك صانعي السياسة أن أي شيء يفعلونه أو يقولونه يظهر في وسائل الإعلام ، وذلك يترددون في اتخاذ قرارات أو القيام بأعمال لا يريدون نشرها . ثانياً، تقدم وسائل الإعلام تقارير عن وقائع وتجري تحليلات مستقلة بشأن قضايا السياسة ، وبالتالي تتقيف الجمهور ، وأخيراً، يقدم وسائل الإعلام مننديات لتقديم آراء قد تؤثر على الآخرين ، على سبيل المثال، تأييد مرشحين معينين أو نشر مقالات لصالح سياسة معينة على أخرى ، ومن ثم بإمكان وسائل الإعلام التأثير على السياسة وصانعيها بشكل مباشر أو من خلال تشكيل الرأي العام بشكل غير مباشر .

(US . Department of State , Bureau of International Information Programs , 2004 : 29 , 30)

هـ/5- العامل الإداري :

من ضمن العوامل الإدارية التي تؤثر في اختيار صانعي السياسة التعليمية ما يتعلق بوجود تشريعات تحدد بوضوح معايير الاختيار ووجود سياسة واضحة تحكم عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية ، بحيث تتضمن سياسات واستراتيجيات الاختيار عدد من المحاور لعل من أبرزها : (السلمي ، 1997 : 221-222)

- ما هي معايير الاختيار ؟ (التأهيل العلمي ، الخبرة ، التميز الإداري ، التفوق المهني ، وغيره)

- ما هي الأساليب المستخدمة في الاختيار ؟ (المقابلات الشخصية ، مراكز التقييم ، فحص خلفيات الفرد)

- ما هي المستويات التي لا يجوز التنازل عنها عند الاختيار ؟
- ما هي معايير تقييم سلامة ودقة الاختيار ؟
- من يشارك في عملية الاختيار ، وهل تتم مركزياً أم لا مركزياً ؟

يتضح مما سبق عديد من العوامل المؤثرة على السياسة التعليمية وصانعيها والتي قد يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى وفقاً لتوجهاتها وثقافتها ، لذلك فعملية الاختيار لا تتم بمعزل عن كافة الجوانب المجتمعية ، ولتحديد هذه العوامل لابد من التطرق إلى واقع اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر موضع الدراسة على النحو التالي .

الجزء الثاني : واقع عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

سيتناول هذا المحور وصف الوضع الراهن في عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر ، من خلال تحديد العوامل المؤثرة في عملية الاختيار ، فضلا عن تحديد جوانب القوة والتي يمكن استغلالها بما يحقق كفاءة النظام التعليمي ، وجوانب الضعف التي يمكن أن تمثل تحديات تواجه عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية ، والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

أولاً : العوامل المؤثرة في اختيار صانعي السياسة التعليمية :

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في اختيار صانعي السياسة التعليمية

في مصر ، ويمكن توضيحها على النحو التالي :

أ - عوامل داخلية : وتتمثل فيما يلي :

أ/1- العوامل السياسية : وتعد من أكثر العوامل تأثيراً في اختيار صانعي

السياسة التعليمية خاصة أن اختيار صانعي السياسة التعليمية يختلف باختلاف النظام السياسي ، ففي أواخر القرن العشرين سيطرة نظرية النخبة على الحياة السياسية حيث انقسم المجتمع المصري إلى فئتين فئة قليلة تملك السلطة والنفوذ وغالبية مجردة منهما والفئة القليلة هي التي تتولى تخصيص الموارد بمعزل عن الغالبية انعكس هذا الأمر على آلية اختيار صانعي السياسات في الدولة ، فلم تكن الكفاءة هي الأساس أو المعيار بل قفزت العلاقات الشخصية لتصبح العامل المحوري في الاختيار . (فهمي ، 2012 :

(30،32)

وبعد ثورة يناير 2011 تحولت ثقافة المجتمع المصرى من الجمود والسلبية إلى الثورة السلمية مستخدمة أحدث وسائل التواصل التكنولوجى وما مثله ذلك من قيم ايجابية فى الثقافة المصرية من حيث المشاركة والايجابية والتنظيم الدقيق والأخذ بأسباب الديمقراطية (الجميل ، 2018 : 137) ، ومن ثم فقد برزت ظاهرة المطالب الفئوية المتمثلة فى تجمع أصحاب المصالح المشتركة للمطالبة بتصحيح أوضاع ظالمة لهم ، ومن ثم فلم تعد نظرية الصفوة أو النخبة فى صنع السياسات فى مصر وحل محلها نظرية الجماعات وبحسب هذه النظرية فإن السياسات هى نتاج للتنافس بين المجموعات المختلفة وتصبح هذه الجماعات جماعات مصلحة تؤكد على أن أهمية الفرد فى صنع السياسات تكمن فى مشاركته فى مجموعته لتحقيق الأهداف المطلوبة . (فهمى ، 2012 : 107)

ويتضح مما سبق أن سمات النظام السياسى فى مصر قد انعكست على اختيار صانعى السياسة التعليمية والذى اعتمد على مدى خضوع صانعى السياسة التعليمية ومدى استجابتهم للتوجهات السياسية للدولة فضلاً عن مدى اتصال صانعى السياسة بكبار السياسيين الأمر الذى قد يبعد عملية الاختيار فى كثير من الأحيان عن العلمية والموضوعية لارتباطها بالعلاقات فقط ، ومن خلال تتبع وزراء التربية والتعليم فى مصر نجد ان معظم الوزراء يشغلون مناصب سياسية سابقة وقلما نجد من ليس لهم صلة بالجهات أو الوظائف السياسية فى الدولة ، كما ان محاولة تحقيق الاستقرار السياسى خاصة بعد اندلاع ثورة يناير والرغبة فى المحافظة على الوضع الراهن ، والديون الخارجية وظهور القوى السياسية المتطرفة التى قد تفرض على القيادات العليا معيار القبول السياسى لاختيار صانعى السياسة عامة وسياسة التعليم خاصة .

أ/2- العوامل الاقتصادية :

تؤثر العوامل الاقتصادية فى اختيار صانعى السياسة التعليمية من حيث أن اختيارهم يتم فى إطار الاتفاق مع السياسات والإصلاحات الاقتصادية المتبعة ، أى : يتم اختيار من هم يسايروا السياسات الاقتصادية القائمة ، فبالرجوع إلى تاريخ الاقتصاد المصرى منذ بداية اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى والأخذ باقتصاديات السوق وتشجيع القطاع الخاص ، لم يصاحب ذلك إجراءات زيادة درجة الموضوعية والصدق فيما يتخذ من سياسات بل ظل النهج المتبع هو محاولة التأكيد عن طريق أجهزة الإعلام ومن خلال

صانعي السياسة أن الأحوال الاقتصادية تسير دائما إلى الأفضل مع التركيز على ابراز ما يتم من انجازات (السعيد ، 2002 : 26) ، وكذلك في بداية القرن الواحد والعشرون عام 2005/2004 انتهجت الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية والتي استهدفت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كل من الناتج المحلي ونصيب الفرد منه عن طريق تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي ، الا انه مع وقوع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 اثر ذلك على النواحي الاقتصادية من حيث تراجع معدلات الاستثمار وارتفاع العجز في الميزانية ومن ثم تراجع الأداء الاقتصادي (الباز ، 2014 : 49) وفي ضوء هذه الظروف الاقتصادية تم اختيار صانعي السياسة التعليمية المنفق توجهاتهم مع القيادات السياسية بحيث تُضع سياسات تعليمية تتماشى مع التوجهات الاقتصادية للدولة ، الأمر الذي قد يؤثر على درجة الموضوعية والصدق في اختيار صانعي السياسة التعليمية والذي قد يظهر في اختيار وزراء لم يكن لديهم الكفاءات التي تؤهلهم للبحث عن موارد بديلة للإنفاق على التعليم بجانب الأنفاق الحكومي لمواجهة المشكلات التعليمية المستمرة .

أ/3-العوامل الاجتماعية :

وتتمثل العوامل الاجتماعية في ظهور فئات لديها مصالحها الخاصة وتتدخل في صنع السياسة التعليمية لعل من أبرزها فئة رجال الأعمال باعتبارهم أصحاب الجامعات والمدارس الخاصة فهم يتدخلون في صنع السياسة التعليمية تحت مبرر تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة والوزارة ، ويتجلى ذلك بوضوح في التعليم العالي فمثلاً نجد تساوى عدد الجامعات الحكومية والخاصة وفقاً لمركز المعلومات بوزارة التعليم العالي حيث بلغ عدد الجامعات الخاصة 24 في حين عدد الجامعات الحكومية 24 جامعة للعام 2018/2017 (مركز المعلومات بموقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2018/2017) وهذا يوضح أن تدخل أصحاب الجامعات في سياسة التعليم وتوجيهها نحو تحقيق أهدافهم الخاصة مما يؤثر على عملية الاختيار من حيث تدعيمهم لوزراء التعليم الذين تتفق توجهاتهم مع أهدافهم المنشودة .

ومن ضمن العوامل المؤثرة ايضا ما يتعلق بمطالب المتأثرين بالسياسة التعليمية والمنفذين لها ، فهم جماعات مهمشة في صنع السياسة التعليمية نتيجة ان عملية

الاختيار مرتبطة بوزير التعليم ، فعدم تمثيلهم كجهات فاعلة فى السياسة التعليمية يؤدى إلى القصور فى تنفيذها ، وهذا الأمر يتضح فى بعض الخطط التطويرية للتعليم لعل من ضمنها ما يتعلق بتطوير نظام التعليم باستخدام التابلت دون مشاركة الجهات المتأثرة والمنفذة " حيث شهدت مصر تجربة فى الفترة من 2013-2015 لتطبيق نظام التابلت على طلاب الصف الأول الثانوى ، وتكررت هذه التجربة فى العام الدراسى 2019 وخروج عدد من المظاهرات الطلابية فى عدة محافظات ينددون بفشل التجربة وربما يرجع ذلك لعدة أسباب من ضمنها عدم العناية بمشاركة الرأى العام وأولياء الأمور والطلاب والأوساط البحثية المصرية التى نادت بضرورة ترتيب الأولويات داخل هيكل صنع السياسات التعليمية ومواجهة التحديات التى تسببت فى الوضع المأسوى للتعليم المصرى وجعله فى مرتبة متدنية بالنسبة لجودة التعليم " (حمدى ، 19 يوليو 2019 : 1، 2 ، 8) ومن ثم فلا بد من احتواء ومشاركة المتأثرين والمنفذين للسياسة بفعالية فى صنع السياسة التعليمية ، وهذا الأمر يتوقف على عدد من العوامل المهمة لعل من أبرزها ما يتعلق بسمات البناء الاجتماعى والثقافى من حيث زيادة الوعى والطموح ومستوى التعليم والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية التى تؤثر بدورها فى حجم مشاركة المجتمع فى صنع السياسة التعليمية .

أ/4- العوامل الشخصية :

كما أن هناك بعد مهم يتعلق بشخص وزير التعليم ، فمن الملاحظ تبنى الدولة منحنى جديد يتعلق بخصائص صانعى السياسة التعليمية من حيث سماته الشخصية القوية ويتضح هذا من خلال تصريحات وحوارات الوزراء الذى يغلب عليها التحدى فى كثير من الأحيان ، ويمكن توضيح ذلك من خلال أهم تصريحات وزير التربية والتعليم حول نظام التعليم الجديد حيث أكد الوزير " أننا نجحنا فى بناء البنية التحتية الرقمية فى أكثر من 2500 مدرسة ثانية مصرية ، كما أكد على استخدام الألفاظ الدقيقة وعدم استخدام مصطلحات ثانوية التابلت " (ممدوح ، بوابه أخبار اليوم ، 2019/8/24) ، كما أوضح الوزير " أنه لا ينبغى اختزال عملية تطوير التعليم فى التابلت أو الشبكات بالمدرس بل هى أدوات مساعدة كما شدد على أنه لا يوجد أى تغيير فى خطة تطوير التعليم الثانوى " (جاد ، الجمهورية ، 2019/4/6) .

ب-عوامل خارجية :

ومن أبرز العوامل الخارجية ما يتعلق بـ **ضغوط النظام العالمي** : فهناك بعض التحولات القسرية والمفروضة من قبل النظام العالمي على التحول القومي في صورة ضغوط فرضتها المؤسسات والمنظمات العالمية بتقديم قروض ومعونات شريطة تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التعليمية ، منها على سبيل المثال ضغوط البنك الدولي في فترة الثمانينات من القرن العشرين من حيث تركيز الاهتمام بالتعليم الأساسي والفنى على حساب تقييد التوسع فى التعليم الجامعى وبالفعل قام وزير التعليم فى هذه الفترة بتقليص أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات تمشياً مع وجهة نظر البنك الدولي (بهاء الدين ، 2017 : 30-31) ، كذلك من خلال تحليل الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2012-2030 أنها لم تتطرق من مبادئ وأهداف مرحلة التعليم قبل الجامعى والتي حددتها مواد الدستور ويرجع ذلك إلى امتثال صانعى السياسة التعليمية للضغوط الخارجية التي ادت إلى تخلى الدولة عن بعض مسؤولياتها فى تلبية واضحة لتيار العولمة (اسماعيل ، 2017 : 95) ، ومن ثم فقد بدأ مجتمع المانحين وهيئات المعونة فى القيام بدور مهم فى صنع السياسة التعليمية خاصة فى ظل اعتقاد الحكومة أنها لا تستطيع ان تحقق تقدم ملحوظ بدون المعونة الأجنبية المالية والفنية الداعمة لذلك تتصدر مصر قائمة الدول المتلقية للمعونة التنموية (ابراهيم ، 2010 : 775) .

ومن ثم فقد تؤثر هذه الضغوط على اختيار صانعى السياسة التعليمية من خلال اختيار وزير للتعليم يتبع سياسات حديثة فرضها النظام العالمى كالاتجاه نحو تدويل التعليم ، وبرامج دولية مشتركة وغيرها بغض النظر عن فائدتها أو مدى أولوياتها ، الأمر الذى يتطلب اختيار صانعى للسياسة التعليمية يعمل على تحقيق أهداف المؤسسات العالمية وتنفيذ السياسات الجديدة .

ثانيا : جوانب القوة فى اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر :

يمكن توضيح جوانب القوة فى عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر على النحو التالى :

أ- وجود تنظيم واضح فى اختيار صانعى السياسة التعليمية :

فعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر مهمة سياسية نظمها الدستور المصري وحدد اختصاصاتها ، حيث يندرج الوزير ونوابه تحت اختيار وتشكيل الحكومة المصرية ، ففي الوثيقة الدستورية نجد (المادة 150) تنص على أن يضع رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها ، ويقرر مجلس النواب السياسة العامة للدولة (مادة 101) ، ويتولى الوزير وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها في إطار السياسة العامة للدولة (مادة 168) (الوثيقة الدستورية الجديدة ، 2013 : 29 ، 39) ، ومن ثم الاعتماد على أسلوب التعيين من قبل القيادات العليا بالدولة ، ويتضح ذلك من خلال نص الدستور كما تم الإشارة إليه إلى أن رئيس الدولة هو من يتولى تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير التربية والتعليم .

ب- اختيار وزراء للتعليم بمؤهلات علمية مرتفعة :

وهذا يتضح من خلال خلفياتهم العلمية والأكاديمية ، فجدد أنه يتم اختيار وزراء للتعليم ممن تلقوا تعليماً متميزاً والكثير منهم استكمل تعليمهم في بعض الدول المتقدمة ، ويمكن عرض الجدول التالي كمثال يوضح وزراء التربية والتعليم وخلفياتهم العلمية منذ عام 1990 وحتى الآن .

جدول (1) : يوضح المؤهلات والتخصصات العلمية لوزراء التربية والتعليم منذ

عام 1992 حتى الآن .

اسماء الوزراء	فترة تولى الوزارة	المؤهلات والتخصص
أحمد فتحى سرور	11/11/1986 إلى 12/12/1990	ماجستير ودكتوراه فى القانون . لديه خبرات قانونية وبرلمانية وسياسية .
عادل عبد الحميد عز	13/12/1990 إلى 20/5/1991	بكالوريوس تجارة ، وماجستير ودكتوراه فى العلوم الاقتصادية .
حسين كامل بهاء الدين	21/5/1991 إلى 9/7/2004	ماجستير ودكتوراه فى الطب . ولديه من الخبرات فى المجال الطبى .
يسرى صابر الجمل	31/12/2005 إلى 3/1/2010	ماجستير ودكتوراه فى المجال الهندسى . له من الانجازات العلمية وخبرة فى علوم

الحاسب.		
ماجستير ودكتوراه فى المجال الهندسى . وله خبرات فى المجال الهندسى والبحث العلمى.	2010/1/4 إلى 2011/3/6	أحمد نكى بدر
ماجستير ودكتوراه فى القانون . له خبرات فى المجال القانونى وفى العلوم الإدارية .	2004/7/12 إلى 2005/12/30 ومن 2011/3/7 إلى 2011/12/7	أحمد جمال الدين موسى
بكالوريوس علوم تربية وله خبرات فى المجال التعليمى حيث شغل مناصب فى الحقل التعليمى .	2011/12/8 إلى 2012/7/24	جمال محمد العربى
ماجستير ودكتوراه الفلسفة فى التربية مناهج وطرق التدريس	2012/7/25 إلى 2013/7/15	ابراهيم غنيم
ماجستير ودكتوراه فى المجال الهندسى .	2013/7/16 إلى 2015/3/5	محمود محمد أبو النصر
بكالوريوس تربية وماجستير ودكتوراه فى علوم البيئة ، وشغل عدد من المناصب فى التعليم.	2015/3/6 إلى 2015/9/18	حب محمود كامل الرفاعى
ماجستير ودكتوراه فى التخطيط التربوى والإدارة التعليمية ، وتقلد عدد من المناصب فى الجامعة .	2015/9/19 إلى 2017/2/14	الهلال الشربىنى
ماجستير ودكتوراه فى الهندسة ، وله خبرة فى المجال الهندسى خاصة فى مجالات تقنيات الاتصالات والمعلومات.	2017/2/1 وحتى الان	طارق شوقى

يتضح من الجدول السابق تركيز اختيار وزراء التعليم ممن لديهم مؤهلات علمية تتناسب مع التوجهات العالمية الحديثة كالاتجاه نحو دعم تكنولوجيا المعلومات والدليل على ذلك أن لديهم خطوات إصلاحية فى التعليم ترتبط بالتكنولوجيا ، الأمر الذى يشير أن عملية الاختيار تتأثر بمؤهلات صانعى السياسة التعليمية ومدى اتفاقها مع الاتجاهات العالمية ، فضلا عن أن اختيار صانعى السياسة التعليمية ممن تلقوا

تعليمًا عاليًا يعكس بالضرورة على توجهاتهم الفكرية ورؤيتهم للعملية التعليمية التي ينبغي أن تتسم بالعلمية والموضوعية .

ج- اختيار صانعي السياسة التعليمية ممن لديهم سيرة حسنة :

يمثل الجانب الأخلاقي بعد مهم في الاختيار ، فأداء صانعو السياسة هو دالة على جملة المعايير والتقاليد والأطر القيمية السائدة في المجتمع ، فأخلاقيات صانعي السياسة تتأثر بشكل كبير بطريقة أداء مجتمعة . وبالفضائل والنزاعات أكثر من تأثرها بأدوات حل المشكلات التي تطبق على الأزمات التعليمية ، لأنه داخل شبكة من التفاعلات مع كل الفئات المتأثرة بصنع السياسة (عيد ، 2013 : 417) ، ويتضح من خلال فحص خلفيات صانعي السياسة التعليمية في مصر ، أنه يتم اختيار ممن يتمتعون بسيرة حسنة وهو ما أشارت اليه وزارة التعليم العالي كشرط عند اختيار القيادات الجامعية بوصفهم صانعي لسياسات التعليم الجامعي حيث أكدت على " ضرورة الاختيار في ضوء السمعة الحسنة والمكانة العلمية في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية واحترام القيم والتقاليد الجامعية " (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2011 : 7) .

د - اختيار صانعو للسياسة ممن لديهم رغبة صادقة في النهوض بالتعليم

المصرى :

يتضح ذلك من المحاولات المستمرة لتطبيق بعض السياسات الإصلاحية إيمانًا من صانعي السياسة بأهمية التعليم في تحقيق نقلة حضارية للمجتمع وأن نقطة البدء الأولى في تقدمه ، وهذا يتضح من خلال المحاولات الإصلاحية التي يقوم بها صانعي السياسة التعليمية ، حيث أشارت منظمة التعاون والتنمية إلى أنه " يدرك صانعو السياسة التعليمية في مصر العديد من المشكلات التي يعانها التعليم لذا فقد أتخذ خطوات إصلاحية لتحسين مسيرة النظام التعليمي لعل من أبرزها تحسين جودة التعليم الأساسى والثانوى من خلال تطبيق الاعتماد المؤسسى وضمان الجودة بما فى ذلك من انشاء هيئة وطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام 2006 ، ومضاعفة تمويل التعليم العالى فى إطار الخطة الخمسية السنوية للعام 2007 " (منظمة التعاون والتنمية ، 2010 : 17) ، وغيرها من السياسات الإصلاحية التي تعبر عن رغبة صانعي السياسة فى إحداث تطورات وتحسينات فى النظام التعليمى حتى وأن كانت هذه التطورات لم تحقق

جميع أهدافها المنشودة فهناك محاولات لا يمكن أنكارها من قبل الوزراء لإصلاح التعليم وسياساته .

هـ- المحاولات لتحقيق مشاركة المجتمع في صنع السياسة التعليمية :

أنه في بداية الثمانينات وضع وزير التربية والتعليم أولى المحاولات لتفعيل مشاركة هذه جهات في عملية صنع السياسة التعليمية والتي فيها تم الاستعانة بمختلف فئات المجتمع حيث طرحت وثيقة تطوير وتحديث التعليم في مصر على الرأي العام فضلاً عن اشتراك الهيئات المختلفة من مراكز البحوث والوزارات المعنية فيها ، وفي أواخر الثمانينات عقد مؤتمر قومي للتعليم شاركت فيه هيئات وجهات متعددة على رأسها القيادة السياسية ، وفي فترة التسعينيات نجد اتساع آليات صنع السياسة التعليمية في مصر حيث شارك لأول مرة الطلاب وأولياء الأمور والشخصيات العامة وممثلو الهيئات الدولية ، فضلاً عن إعداد اللجان المتخصصة للتقارير الخاصة بالتعليم وطرح وثائق للسياسة التعليمية حتى أوائل القرن الحادي والعشرين (أندراوس ، 2004 : 368) ، وهذا يوضح أن الوثائق الرسمية التي صدرت خلال عقدى الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين صيغت من قبل تربويين ومفكرين وسياسيين ومشتغلين بالعمل العام ، كما شاركت فيها هيئات ومؤسسات من أصحاب الخبرة والعلم والرؤى المجتمعية في المجالس القومية المتخصصة والمجالس التشريعية ومركز البحوث التربوية (بيومي ، 2009 : 565) ، وبالرغم من تلك المحاولات والتطور الهائل في صنع السياسة التعليمية خلال هذه الفترة إلا أنه لم يتم تطبيق أهداف السياسات وتحقيق برامجها في الواقع نظراً للتغييرات الوزارية المتعاقبة وإعلان سياسة أخرى مع تولى وزير جديد الوزارة (أندراوس ، 2004 : 368) كما يؤكد الدستور ضرورة أن يؤخذ برأى المجالس القومية في مشروعات القوانين والوائح (مادة 214) (الوثيقة الدستورية الجديدة ، 2013 : 45) ، وفي قانون 139 لعام 1981 نصت (مادة 2) ينشأ مجلس أعلى للتعليم الجامعي برئاسة وزير التعليم يتولى التخطيط لهذا التعليم ورسم خطته وبرامجه ، ويضم ممثلين لقطاعات في التعليم في الجامعات والتخطيط والقوى العاملة وغيرهم من المهتمين لشئون التعليم كما هو منصوص عليه في قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 .

كما أكدت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2017 على ضرورة دعم وتعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم من خلال توسيع نطاق الشراكات مع جميع الأطراف المعنية ، والجمعيات الأهلية ، والوزارات والأحزاب السياسية والجهات المانحة وأعضاء المجتمع المحلي والأسر والمساعدة على تكوين رأى عام داعم للإصلاح التعليمي . (وزارة التربية والتعليم ، 2014 : 19)

يتضح مما سبق أن هناك بعض المحاولات لتحقيق مشاركة فئات المجتمع المختلفة في صنع السياسة التعليمية ، وكانت هذه المحاولات تحت عناوين مختلفة هي ورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر عام 1979 ، ووثيقة السياسة التعليمية في مصر عام 1985 ، واستراتيجية تطوير التعليم عام 1988 ، ومبارك والتعليم نظرة للمستقبل عام 1992 ، والخطط الاستراتيجية المقدمة من وزارة التربية والتعليم وعلى الرغم من التأكيد في الوثائق الرسمية على ضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع في صنع السياسة التعليمية (كما جاء في الوثيقة الدستورية والوثائق الرسمية الصادرة من وزارة التربية والتعليم) ، وعلى الرغم من المحاولات لجعل آليات صنع السياسة التعليمية في مصر تقترب من مثلتها في الدول المتقدمة وجود هذه المبادرات إلا أنها كانت محدودة بسبب التغييرات المستمرة لصانعي السياسات التعليمية ، الأمر الذي يشير إلى أن صنع السياسة التعليمية في مصر مازال متمركز في شخص وزير التربية والتعليم والذي يستعين بخبراء ومستشاريين يدعمون توجهاته بما يتفق مع التوجهات السياسية ، وقد يرجع ذلك إلى مركزية النظام السياسي في مصر الذي يحجم من المشاركة في صنع السياسة التعليمية .

وفي بداية القرن الواحد والعشرين نجد هناك محاولات للتحويل إلى فكرة قومية التعليم ، والتي تركز على التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة فقط إلى فكرة قومية التعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات في عملية صنع السياسة التعليمية ، والعمل على دعم مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص والمنظمات غير الحكومية وكافة قطاعات المجتمع (تقرير مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، 2018 : 20) ، كما اشار مؤتمر إصلاح التعليم في مصر إلى أهمية توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية من خلال التحول نحو اللامركزية ، واعطاء دور أكبر للمجتمع المدني بمؤسساته المختلفة (منتدى الإصلاح العربي ، 2004 : 10) على اعتبار أن السياسة التعليمية لا تقتصر

على وزير التربية والتعليم ، ولكن تتضمن مشاركة كافة الفئات المجتمعية ، فضلاً عن اعطاء المحليات والمتأثرين بالسياسة التعليمية دور أكبر كجهات فاعلة في صنع السياسة

ويتضح مما سبق أن فكرة قومية التعليم ترتبط بدعم الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية كأسلوب ومنهج وممارسة من خلال مشاركة فئات المجتمع المختلفة وتدعيم النقد المجتمعي والحصول على تأييد الرأي العام ومد جسور الثقة والتواصل بينهم وبين الجهات الحكومية من خلال وضع معايير لاختيار صانعي السياسة التعليمية وإمدادهم بالمعلومات الكاملة عن تلك الجهات واخذ آرائهم بشأن هذا الصدد وذلك من أجل تدعيم ثقافة الثقة وحسن اختيار جهات صنع السياسة التعليمية .

ثالثاً : جوانب الضعف في اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر :

أ- تجسيد صانعي السياسة التعليمية في جهة واحدة (وزير التعليم) :

من خلال استقراء الواقع ، وتحليل لبعض الدراسات والبحوث تتبلور الجهات الفاعلة في صنع السياسة التعليمية في جهة واحدة ممثلة في وزير التربية والتعليم ، ويعد هو المتحكم الوحيد في السياسة التعليمية (يوسف ، 2005 : 212) وهذا الأمر يعكس مركزية صنع السياسة التعليمية ، ومن ثم سيطرة النخبة الحاكمة على السياسات التعليمية ، فمعظم صانعي السياسة التعليمية سياسيين لا يهتمون بالتطبيق الفعال للسياسة ، بل أنهم قد يتبنوا سياسات ما لتحقيق أهداف سياسية معينة ، ومن ثم الاعتماد على سياسة الصفوة في صنع السياسة التعليمية في مصر .

ومن جانب آخر نلاحظ أنه في مصر يحتل الوزير منصب الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها وهو ما يعد تداخلاً في الاختصاصات ، ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات الذي يقوم على توزيع السلطات السياسية بالدولة بين عدة جهات تشريعية وتنفيذية. (الوريكات ، عبد الفتاح ، دعيس ، 2011 : 55)

ب- تهميش دور مؤسسات وفئات المجتمع المختلفة في صنع السياسة

التعليمية :

برغم قيام بعض المحاولات لمشاركة فئات المجتمع فى صنع السياسة التعليمية لأنه ظل اقتصار صنع السياسة التعليمية على القوى الرسمية التى تعبر عن مصلحة النظام السياسى وأغفال مشاركة القوى غير الرسمية التى تؤثر فى صنع السياسة التعليمية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتى :

ب/1 - تهميش دور المؤسسات البحثية : على الرغم من أهمية المؤسسات البحثية فى التشخيص العلمى للواقع التعليمى والذى يعد نقطة البدء فى صنع السياسة التعليمية ، ألا أنه أكدت إحدى الدراسات على انسحاب النخبة المثقفة من المشاركة فى صنع السياسة ودعت إلى ضرورة التكامل بين النخبة التربوية والسياسية والعمل على أدماجهم فى الممارسة السياسية بدلاً من الطبيعة الفردية المطلقة والتى نجم عنها هيمنة القابض على السلطة على جميع جوانب عملية اتخاذ القرار (رمضان ، مهناوى ، 2010 : 181 ، 185) ، وكما أشار المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية إلى عدم تفعيل نتائج البحوث فى خدمة القضايا التربوية وضعف التواصل بين وزارة التربية والتعليم والمركز وعدم ادماج مراكز البحوث فى صنع السياسات التعليمية (المكتب الفنى للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، 2006 : 2) ، فضلاً عن الافتقار إلى لجان مشتركة تضمن التعاون بين مؤسسات البحوث التربوية وصانعى السياسة التعليمية ، ومن ثم ضعف التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومراكز البحوث فى إجراء بحوث تخدم صنع السياسة التعليمية (عبد القادر ، 2011 : 349) .

وربما يرجع عدم مشاركة المؤسسات البحثية والباحثين فى صنع السياسة التعليمية الاعتقاد بأن تطوير العملية التعليمية مسؤولية قاصرة على القائمين على السياسة التعليمية ومنفذيها دون غيرهم ، ولكن الحقيقة تؤكد أنها مسئولية مشتركة بين صانعى السياسة التعليمية وبين الجهات المعنية بالبحث فى الجامعات وكليات التربية ومراكز البحوث (الدهشان ، 2015 : 50) .

ب/2- تهميش دور منظمات المجتمع المدنى : حيث أدت العولمة السياسية إلى ظهور منظمات المجتمع المدنى والتى تعتنى بقضايا الحرية والديمقراطية ، وإعداد تقارير شهرية وسنوية تقدمها للأمم المتحدة والمنظمات العالمية التى تراقب الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية (طابع ، 2019 : 5) ، ولقد بدأت هذه المنظمات فى مصر

بتقديم خدمات تعكس احتياجات وأولويات المجتمع المصرى وتتعدى الخدمات الأساسية لتغطى جوانب التنمية والديمقراطية وصنع القرار ، لأنه مازال التحول الاجتماعى والديمقراطى فى مصر وما صاحبه من شكوك من جانب الدولة حول دور منظمات المجتمع المدنى ، وما تعرضت له بعض النقابات من مضايقات لأسباب سياسية ، وماحدث من تغييرات فى قانون الجمعيات الأهلية ، وما يوجه من اتهامات لبعضها خاصة تلك التى تتلقى تبرعات أو دعماً من الخارج ، فهو من الأسباب التى أدت إلى ضعف دور منظمات المجتمع المدنى كجهات صانعة لسياسة التعليم (هلال ، 2017 : 26) ، وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدنى استطاعت بعد ثورة يناير 2011 الاتصال مع قطاعات متنوعة من المجتمع الا أنها مازالت تواجه عقبات ومازال تأثيرها محدود فى صنع السياسة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدنى لعام 2012 : 9 ، 17) .

كما أنه من المفترض أن يكون للمعلمين دور فى صنع السياسة التعليمية باعتبارهم محور العملية التعليمية ومنفذو السياسة التعليمية الا إن دورهم فى مصر ودور نقاباتهم لا يمثل أى ثقل فى صنع السياسة التعليمية على الرغم من أن نقابة المعلمين تعد من أكبر التشكيل النقابى الا انه لا يعتد به كجهة فاعلة فى صنع السياسة التعليمية (عبد الكريم ، 2009 : 48) ، وهذا يوضح أن الدور الذى يؤديه المعلمين ونقاباتهم فى عملية صنع السياسة التعليمية يتوقف على مدى الحرية والديمقراطية وعلى مدى قوة المعلمين ونقاباتهم المهنية فى الدفاع عن العملية التعليمية عامة ومصالحهم خاصة .

ب/3- محدودية دورالمجالس الرسمية : فنجد على سبيل المثال دور المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى محدود فى صنع السياسة التعليمية فمن خلال الممارسة لم يعتد برأيه فى الغاء سنة دراسية من التعليم الأساسى ، وهذا يبرهن على مركزية الصنع وارتباطها بشخص الوزير . (عبد الكريم ، 2009 : 51 - 38)

ب/4- محدودية دور الأحزاب : يختلف درجة تأثير الأحزاب السياسية فى صنع السياسة التعليمية تبعاً لنمط النظام السياسى القائم ، حيث أشير إلى محدودية تأثير الأحزاب السياسية فى صنع السياسة وغياب التنسيق والترابط بين الأحزاب وصانعى السياسة مما يعكس الانفراد بصنع القرار التعليمى (عبد الكريم ، 2009 : 51) ، وربما

يرجع ضعف دور الأحزاب السياسية في مصر في صنع السياسة التعليمية إلى عدة أسباب لعل من أبرزها : (النجار ، 2009 ، 140 ، 141 ، 200)

- الضعف التنظيمي للأحزاب السياسية فكثير منها لا يملك إطارًا تنظيمية أو هياكل مرنة منتشرة في ربوع مصر .

- تقييد حرية الأحزاب من الناحية القانونية حيث وضع قانون الأحزاب السياسية عراقيل كثيرة أمام قيام أحزاب جديدة .

- غياب الديمقراطية الداخلية في أغلب الأحزاب السياسية في مصر .

- ميل النظام الحزبي نحو حزب الأغلبية الذي يعد امتدادًا للسلطة أو القائمين عليها وقد كان من أثر ذلك ضعف الأحزاب الأخرى من وضع سياسات خاصة بها في مجال التعليم ومن مشاركتها في دراسة ونقد ما يعرض على السلطة التشريعية .

ب/5- ضعف دور الأفراد المستفيدين Stakeholders : وتعد تلبية واشباع

احتياجات ورغبات المستفيدين من الأساسيات الهامة التي يعتمد عليها في صياغة البدائل التي تطرحها السياسات التعليمية والإصلاحية وهنا يؤخذ بعين الاعتبار إذا كانت فئات المستفيدين قد تؤيد أو تعارض السياسات نظرًا للتأثيرات الإيجابية أو السلبية التي قد تعود عليهم وبالتالي تكون مسئولة عن الحكم على مستوى نجاحها أو فشلها (بيومي ، 2009 : 593) ، ومن ثم نظرًا لأهمية الأفراد المعنيين سواء أكانوا أولياء أمور أو طلاب أو جامعات أو غيرها لذلك أوصت بعض الدراسات إلى ضرورة التأكيد على المشاركة الفعالة للمتأثرين بالسياسة التعليمية (عمران ، 2018 : 19) ، وهذا يشير إلى أنه لا يتم تمثيل كافة القطاعات المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في مصر ، وأنه تنطلق توجهات الدولة في اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر من نظرية الصفوة أو النخبة و الاعتماد على أهل الثقة .

ب/6- ضعف دور المحليات : ووفقًا للقانون رقم 139 لعام 1981 المعدل

بقانون 233 لعام 1988 وفي ضوء المادة (11) " تتولى الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة ، وتتولى المحافظات العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية " . (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، قانون 139 لعام 1981 ، 1999 : 6) ، ونجد أنه في ضوء نص القانون

السابق يشير الواقع إلى أن سلطات الإدارة المحلية لا تمارس أى دور حقيقى فى رسم السياسات وتحديد الأولويات ، كما أنه ما زالت عملية التخطيط والموازنة على المستوى المحلى تتسم بقدر من الصورية ، وكنتيجة لذلك ينحصر دور المحليات فى تنفيذ السياسة التعليمية فى ظل سيطرة الحكومة المركزية على عمليات التخطيط والموازنة وغيرها . (أمين ، 2008 : 7)

ج- الاعتماد على معيار القبول السياسى عند اختيار صانعى السياسة التعليمية :

يعتمد عند اختيار صانعو السياسة التعليمية فى مصر على مدى التوافق السياسى بصرف النظر عن كفاءتهم وخبراتهم العلمية ، حيث أشارت عدد من الدراسات إلى أنه يعتمد فى اختيار صانعى السياسة التعليمية على أهل الثقة دون الخبرة (اسماعيل ، 2017 : 101-102) ، أى أن الاتجاه الغالب هوأختيار الوزير بناءً على عوامل أخرى (منها التوجه السياسى ، والمعرفة الشخصية بالمسؤولين السياسيين) وليس بناءً على الخبرة ، أو التخصص ، أو الممارسة السياسية فى مجال معين (يوسف ، 2005 : 213) . كما أشير من خلال تحليل وثيقة الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2030/2012 إلى ان هذه الوثيقة لم يراعى فيها الشروط الفنية والأسس العلمية فى بناء الخطة الاستراتيجية ويرجع ذلك إلى رغبة صانعى السياسة التعليمية فى نيل الرضا والاهتمام الحكومى على حساب الاعتبارات العلمية والفنية ، لذلك تمت التوصية بضرورة إرجاع الأمر لأهل الاختصاص من ذوى الكفاءة والخبرة والمهتمين بالصالح العام والبعد عن الاقتصار على أهل الثقة على أن يكون الاختيار وفقاً لمعايير محددة وواضحة . (اسماعيل ، 2017 : 101-102) ، ومن ثم الاعتماد على مبدأ القبول السياسى فى اختيار صانعى السياسة التعليمية ، حيث يُدعم القادة السياسيين أفراد ذو انتماءات سياسية مشابهة كصانعى للسياسات التعليمية ، ومن ثم تُحدد شكل العلاقة مع النظام السائد فى الدولة اختيار أفراد معينة للمشاركة فى عملية صنع السياسات التعليمية.

د- ضعف الاعتماد على معيار الخبرة التربوية عند اختيار صانعى السياسة التعليمية :

وبالرجوع إلى الوزراء السابقين الذين تولوا وزارة التربية والتعليم ما قبل الجامعي نجد أن خلفياتهم العلمية والأكاديمية بعيدة عن المجال التربوي الا عدد قليل منهم ينتمون إلى الميدان التعليمي بالرجوع إلى الجدول رقم (1) ، وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات على أن النخبة الوزارية التي من بين المتعلمين تعليماً عالياً بل من بين أصحاب المهن المتخصصة خاصة في المجال القانوني حيث بلغت نسبة المتخصصين في القانون في التشكيلات الوزارية من 1981-1995 نحو 20.2 % ، بينما المجال الاقتصادي التجاري 20% ، والهندسي 17.2 % ثم تأتي الزراعة والطب والعلوم بنسبة أقل ، ثم الآداب ، ثم القطاع التربوي مما يؤكد تهميش النخب التربوية في صنع السياسات التعليمية . (زايد ، 2005 : 53) .

ومن ثم فوزراء التربية والتعليم لابد أن يكونوا على خبرة ودراية تامة بميدان التعليم وهذا الأمر يكاد يكون مفتقد والدليل على ذلك أن من يتولى وزارة التربية والتعليم ليسوا من أهل الخبرة والتخصص في ميدان التعليم الأمر الذي يؤثر بالضرورة حول فكر ورؤى وتوجهات الوزراء تجاه التعليم وما يعانیه من مشكلات وكيفية علاج هذه المشكلات بل نلاحظ في كثير من الأحيان يتم معالجة مشكلات التعليم بصورة شكلية دون الاهتمام بجوهر العملية التعليمية (يوسف ، 2005 : 225)

يتضح مما سبق أن اختيار وزير التربية والتعليم باعتباره هو صانع السياسة التعليمية في مصر لا يتم بناءً على فكر موجه ، أو معايير علمية محددة ، ولا يتم الأخذ في الاعتبار الخبرة التربوية الا في عدد قليل من وزراء التربية والتعليم والذين لم تعطى لهم فترة زمنية كافية للحكم على ادائهم هذا من جانب ، ومن جانب آخر قد يكون سوء الاختيار هو المبرر لذلك ، والاعتماد على السيرة الذاتية للمرشح من خلال فحص خلفياته وخبراته في ضوء معيار القبول السياسي لهم .

هـ - ضعف وجود معايير واضحة لاختيار صانعي السياسة التعليمية :

وربما يرجع ذلك إلى الاعتماد على مدى قبول صانعي السياسة من قبل الجهات العليا بالدولة ، ووفقاً للدستور أنه يُعين رئيس الدولة وزير التعليم حيث تنص المادة (153) إلى أن " يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين ، والعسكريين ، والممثلين السياسيين ، ويعفيهم من مناصبهم " (الوثيقة الدستورية الجديدة ، 2013 : 29)

، ومن ثم فقد همشت المعايير العلمية لعملية الاختيار والدليل على ذلك تنوع المؤهلات العلمية فضلا عن ضعف العناية بتأهيل تلك الفئات المتضمنة في صنع السياسة التعليمية

وإلى جانب المعايير السابقة يتضح من خلال تتبع وزراء التربية والتعليم في الجدول السابق رقم (1) أنه تم استخدام معيارالمساءلة بصورة ضئيلة والذي يستند على إعادة اختيار صانعي السياسة بناء على فترة سابقة لهم ، والتي من خلالها يمكن الحكم على عملهم وتقييم أداءهم وما تم تحقيقه من أهداف وانجازات والدليل على ذلك تكرار اختيار بعض وزراء التربية والتعليم في فترات متتالية .

الجزء الثالث : إجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

يتضمن الجزء الثالث ما يتعلق بنتائج الدراسة ، واستطلاع آراء الأساتذة والمتخصصين لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية ؛ للوصول إلى مجموعة من المقترحات الإجرائية التي من شأنها تساعد في تطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر ، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

أولا : نتائج الدراسة .

تنقسم نتائج الدراسة إلى قسمين الأول : يتعلق بنتائج الإطار النظري للدراسة ، بينما الثاني : يتعلق بنتائج رصد واقع عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

أ- نتائج الإطار النظري للدراسة :

أ/1- تعدد جهات صنع السياسة التعليمية ، وعدم اقتصرها على السياسيين فحسب ، وإنما تتضمن تمثيل فئات مجتمعية متعددة كصانعي للسياسة التعليمية سواء أكانت جهات بحثية أو سياسية أو نقابات مهنية أو جماعات الضغط أو أصحاب المصلحة أو مجالس استشارية.

أ/2- أن هناك مراكز متخصصة لصنع السياسة التعليمية لديها صلاحيات واسعة ، وفي بعض الدول يمثل الوزير حلقة التواصل بين الأجهزة المسئولة عن صنع السياسات والوزارة ، ومن النادر أن تكون سياسات التعليم مرتبطة بالوزير فقط .

أ/3- تحرص الدول المتقدمة على توفر خصائص شخصية لصانعي السياسة التعليمية ، والتي قد تؤثر على توجهات ، وأهداف ، ومحتوى السياسة التعليمية ، لذلك لابد من العناية بالمقومات الشخصية عند اختيار فئات صانعي السياسة التعليمية .

أ/4- تختلف معايير اختيار صانعي السياسة التعليمية فى الأنظمة التعليمية المختلفة ، ولكن هناك معيارين أساسيين تحرص عليهما الدول المختلفة فى اختيار صانعي السياسة التعليمية بها ، وهما :

- معيار القبول السياسى : أى من يحظى بقبول من قبل القيادات السياسية ولديه الولاء أو الانتماء السياسى وهذا يتضح بصورة أكبر فى معظم الدول النامية التى تعاني من مشكلات تعليمية .

- معيار الجدارة أو الكفاءة : أى اختيار الأفراد الذين يمتلكون كفاءات لتولى منصب معين من خلال استخدام أدوات ذات قواعد محددة محكمة ، ويعد معيار الجدارة أو الكفاءة من المعايير المستخدمة فى الدول الناجحة فى صنع السياسة التعليمية .

أ/5- تعدد طرق اختيار صانعي السياسات التعليمية ، الا أنه من أفضل هذه الطرق طريقة الانتقاء Screening التى على أساسها يتم خضوع المرشح لمرحلة عديدة وفق معايير محددة وموضوعية حتى يتم التوصل إلى الاختيار ، فضلا عن ضرورة الاستعانة بأكثر من طريقة للاختيار الصحيح .

أ/6- استخدام أدوات حديثة فى اختيار صانعي السياسة التعليمية منها معامل القيادة ومختبراتها .

أ/7- تتعدد العوامل المؤثرة على السياسة التعليمية وصانعيها والتي قد يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى وفقاً لتوجهاتها وثقافتها ، لذلك فعلمية الاختيار لا تتم بمعزل عن كافة الجوانب المجتمعية .

ب- نتائج الدراسة التحليلية لواقع عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى

مصر :

هناك قصورًا فى عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر ، ويمكن

تحديد ابرز مظاهر القصور فى عملية الاختيار فيما يلى :

ب/1- ضعف الاعتماد على معايير علمية عند اختيار صانعي السياسة التعليمية ، وقلة الاعتماد على معيار الكفاءة والجدارة على سبيل المثال ، ولكن يتم الاعتماد على معايير أخرى قد تكون غير علمية ولكنها سائدة في عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

ب/2- ضعف الاعتماد على أهل الخبرة في مقابل الاعتماد على أهل الثقة ممن يحظون بقبول سياسى لدى القيادات والتي تتفق توجهاتهم مع توجهات النظام السياسى السائد ، وربما يشير ذلك إلى خضوع اختيار صانعي سياسة التعليم إلى نظرية الصفوة التي تركز على سيطرة الجهة الحاكمة على صنع السياسة ومن ثم مركزية صنع السياسة واعتبار وزير التعليم ونوابه السلطة الرسمية المتحكمة في شؤون التعليم وسياساته ومن ثم تجسيد صانعي السياسة التعليمية في وزير التربية والتعليم ونوابه .

ب/3- قلة الاعتماد على طرق حديثة لاختيار صانعي السياسة التعليمية كعامل القيادة ومخبراتها على سبيل المثال ، والاقترار فقط على طريقة التعيين من قبل السلطات العليا في الدولة (رئيس الدولة) كما ينص عليه الدستور المصرى .

ب/4- الانفصال بين السلطة العليا والقوى المجتمعية في مصر ، واتخاذ ماتراه السلطة العليا مناسباً في اختيار صانعي السياسة التعليمية دون الاهتمام بأراء الفئات المجتمعية المختلفة .

ب/5- ضعف الاتصال المجتمعي بين صانعي السياسة التعليمية وبين جهات المجتمع وفئاته المختلفة ، الأمر الذي يشير إلى محدودية المشاركة المجتمعية وتهميش دور العديد من المؤسسات والجهات التي لا بد أن تُمثل في صنع السياسة التعليمية كمراكز البحوث والنقابات المهنية .

ب/6- محدودية الاعتماد على الخبرة التربوية والتعليمية كمعيار للاختيار ، كأن يكون صانعي السياسة التعليمية ممن لديهم الخبرة والخلفية التربوية والمهتمين بشؤون التعليم وتحقيق المصلحة العامة.

ب/7- وربما يرجع القصور في عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر إلى مجموعة من الأسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

- طبيعة النظام السياسى والاقتصادى القائم على المركزية ، الأمر الذى انعكس على قطاع التعليم وسياساته ، فضلاً عن رغبة بعض الجهات الخارجية لاستمرار الوضع القائم كما هو بما يساعد على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والتعليمية .
- ضعف ثقافة الاختيار الصحيح لدى القيادات العليا ، بحيث تستند على المنهج العلمى فى الاختيار ، وبالتالي استمرار مشكلة الاختيار دون إطار مرجعى ودون معايير منطقية .
- غياب النظرة الشمولية للتعليم وسياساته نظرًا لعدم مشاركة فئات المجتمع المختلفة باعتبارهم صانعى للسياسة وفى مقدمتها منفذى السياسة التعليمية .
- فقدان ثقافة المحاسبية والاعتراف بالأخطاء والتعلم منها وضعف الاعتماد على معيار المساءلة ، فمازالت النظرة إلى ان عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية تتم بالصورة الصحيحة ولا خطأ فيها من حيث الاعتماد على أهل الثقة وليس أهل الخبرة ، فضلاً عن اقتصار صانعى السياسة التعليمية على السياسيين فقط ومن يقترب من دوائرهم دون الفئات المجتمعية الأخرى .
- أن استمرار القصور فى عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية قد يحقق أهدافاً سياسية أخرى كالحفاظ على الوضع الراهن ، وعدم إحداث تغيير فى المجتمع ومؤسساته ، خاصة أن كلفة التغيير أعلى فى ظل ضعف الإمكانيات اللازمة للتطوير والتغيير .
- وعلى الرغم من أوجه القصور فى عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر ، الا أنه على الجانب الأخر نجد أن القيادات العليا وصانعى السياسة لديهم الرغبة فى إحداث تطوير التعليم وسياساته ، ويتضح ذلك من خلال الآتى :
- أن عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر مهمة سياسية نظمها الدستور المصرى وحدد اختصاصاتها وفقاً لمواد الدستور .
- اختيار وزراء للتعليم ممن تلقوا تعليماً متميزاً والكثير منهم استكمل تعليمه فى بعض الدول المتقدمة.
- شهد التاريخ المصرى بعض المحاولات لتحقيق المشاركة المجتمعية فى صنع السياسة التعليمية على الرغم من عدم اكتمالها فى بعض الأحيان الا أنه كانت

هناك محاولات ورغبة فى تحقيق مشاركة فئات المجتمع كجهات متضمنة فى صنع السياسة التعليمية فى مصر .

- اختيار صانعى السياسة التعليمية ممن لديهم سيرة حسنة .
- اختيار صناع للسياسة ممن لديهم رغبة صادقة فى النهوض بالتعليم المصرى .

وعليه ، فى ضوء النتائج السابقة تم اقتراح مجموعة من الإجراءات التى قد تسهم فى تطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر ، وتم عرضها على مجموعة من الأساتذة والمتخصصين فى التعليم وسياساته ، والتى تم تناولها على النحو التالى .

ثانيا : استطلاع آراء الخبراء حول الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر.

فى ضوء الأطر الفكرية لاختيار صانعى السياسة التعليمية فى عدد من النظم التعليمية ، وفى ضوء ما تم عرضه من واقع اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر ، وفى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسة ، تم اقتراح مجموعة من الإجراءات وعُرضت على عدد من الأساتذة والمتخصصين فى ميدان التعليم وسياساته لاستطلاع رأيهم حول تلك الإجراءات ، ومن ثم يمكن توزيع هذا المحور على خمسة عناصر رئيسه ، هى : هدف استمارة استطلاع الرأى ، ووصف استمارة استطلاع الرأى ، وخبراء استطلاع الرأى ، والمعالجة الإحصائية لآراء الأساتذة والمتخصصين ، وتحليل نتائج استطلاع الرأى وتفسيرها ، ويمكن توضيح هذه العناصر على النحو الآتى :

أ- هدف استمارة استطلاع الرأى :

هدفت الاستمارة الى التعرف على درجة موافقة آراء الأساتذة والمتخصصين حول الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر ، وتم صياغة الاستمارة فى ضوء الإطار النظرى والدراسة النظرية لرصد الواقع .

ب- ووصف استمارة استطلاع الرأى :

تضمنت الاستمارة توضيح الهدف منها ، ونبذة مختصرة عن محاور الدراسة من حيث : العنوان ، والهدف من الدراسة ، ونتائجها ، وتعليمات تطبيق الاستمارة ، ثم عرض الإجراءات المقترحة المطلوب استطلاع السادة المتخصصين والخبراء بشأنها ، وعددها ثمان مقترحات ، وفي نهاية كل مقترح اضيف عبارة (إضافات أخرى بشأن هذا المقترح) ، وبعد عرض المقترحات الثمانية تم تذييل الاستمارة بعبارة (إجراءات أخرى ترونها مهمة ولم تذكر) ، واعتمدت الاستجابة للاستمارة على مقياس ثلاثى الأبعاد يعبر عن الموافقة بدرجة كبيرة ، أو متوسطة ، أو ضعيفة ، والملحق رقم (2) يتضمن الاستمارة فى صورتها المقدمة للسادة المتخصصين والأساتذة .

ج- خبراء استطلاع الرأى :

تم توزع استمارة استطلاع الرأى على عدد من المتخصصين وأساتذة التخطيط والتربية عبر البريد الإلكتروني ، أو عبر تطبيق الواتساب ، أو باليد من خلال اللقاء المباشر ، وقد تسلمت الباحثة عدد (20) استجابة (3) منها عبر البريد الإلكتروني ، و (2) عبر الواتساب ، و(15) باليد ، وينتمى الأساتذة والمتخصصين إلى الميدان التربوى حيث يتخصص منهم (7) فى الإدارة التربوية وسياسات التعليم ، و (6) فى التربية المقارنة ، و(7) فى أصول التربية ، وينتمى السادة الأساتذة إلى ستة جامعات مصرية تتوزع جغرافيا ما بين الإسكندرية ، وعين شمس ، و كفر الشيخ ، ودمهور ، والملحق رقم (2) يتضمن قائمة بأسماء الأساتذة والمتخصصين الذين استجابوا للاستمارة وفق الترتيب الهجائى .

د- المعالجة الإحصائية لأراء الخبراء :

بعد تفرغ استجابات السادة الأساتذة والمتخصصين ، تم استخدام التكرارات والمتوسط الحسابى والأوزان النسبية فى التحليل الإحصائى لاستجاباتهم ، وذلك باستخدام برنامج Excel ، واستخدمت الدراسة طريقة الأوزان النسبية للمقياس ذى الدرجات الثلاثة اعتمادًا على قانون تحديد مدى الأوزان النسبية للاستجابات (ن-1/ ن حيث ن تمثل عدد الاستجابات) وعلى ذلك حددت درجة الموافقة ومداها كما هو موضح فى الجدول الآتى :

جدول (1) : درجة الموافقة ومداهما لاستمارة استطلاع الرأى ذات الاستجابات
الثلاث .

المدى		درجة الموافقة
إلى	من	
2.34	3	كبيرة / شديدة الأهمية
1.67	2.33	متوسطة / متوسطة الأهمية
1	1.66	ضعيفة / قليلة الأهمية

هـ- تحليل نتائج استطلاع الرأى وتفسيرها :

بعد إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة لاستجابات السادة الأساتذة والمتخصصين على استمارة استطلاع الرأى ، يمكن عرض النتائج فى الجدول الآتى :

جدول (2) : استجابات الأساتذة والمتخصصين حول الإجراءات المقترحة
لتطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية .

الوزن النسبى	توسط الحسابى	ضعيفة		متوسطة		كبيرة		م
		النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	
%98.3	2.95	%0	0	%5	1	%95	19	1
%98.3	2.95	%0	0	%5	1	%95	19	أ/1
%98.3	2.95	%0	0	%5	1	%95	19	ب/1
%98.3	2.95	%0	0	%5	1	%95	19	2
%96.6	2.9	%0	0	%10	2	%90	18	أ/2
%98.3	2.95	%0	0	%5	1	%95	19	ب/2
%96.6	2.9	%0	0	%10	2	%90	18	ج/2
%93.3	2.8	%5	1	%10	2	%85	17	د/2
%91.6	2.75	%0	0	%25	5	%75	15	3
%91.6	2.75	%0	0	%25	5	%75	15	أ/3
%98.3	2.95	%0	0	%5	1	%95	19	4
%98.3	2.95	%0	0	%5	1	%95	19	أ/4
%95	2.85	%	1	%5	1	%90	18	ب/4
%95	2.85	%5	1	%5	1	%90	18	ج/4
%98.3	2.95	%5	1	%0	0	%95	19	د/4

5	17	%85	2	%10	1	%5	2.8	%93.3
5/أ	17	%85	2	%10	1	%5	2.8	%93.3
6	16	%80	3	%15	1	%5	2.75	%91.3
6/أ	16	%80	3	%15	1	%5	2.75	%91.3
7	17	%85	2	%10	1	%5	2.8	%93.3
7/أ	17	%85	2	%10	1	%5	2.8	%93.3
7/ب	17	%85	2	%10	1	%5	2.8	%93.3
7/ج	17	%85	2	%10	1	%5	2.8	%93.3
8	10	%50	4	%20	6	%30	2.2	%73.3
8/أ	11	%55	4	%20	5	%25	2.3	%76.6
8/ب	11	%55	4	%20	5	%25	2.3	%76.6
8/ج	11	%55	4	%20	5	%25	2.3	%76.6
8/د	11	%55	4	%20	5	%25	2.3	%76.6

وباستقراء البيانات في جدول رقم (2) يتضح أن المقترحات السبعة المقدمة في استمارة استطلاع الرأي قد حظيت بموافقة كبيرة من السادة الأساتذة والمتخصصين ، حيث تراوحت درجة الوزن النسبي للإجراءات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة (2.8 : 2.95) ، بما يدل على قناعة السادة الأساتذة والمتخصصين بأهمية هذه الإجراءات المطروحة ، بينما حصل البند الثامن على وزن نسبي 2.2 بما يدل على الموافقة إلى حد ما من قبل السادة الأساتذة والمتخصصين بأهمية الإجراء الثامن المطروح لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر .

واتضح أن المقترح الأول المتعلق بوجود جهة رسمية تختص باختيار صانعي السياسة التعليمية (المجلس الأعلى لأختيار صانعي السياسة) ، والمقترح الثاني المتعلق بوضع معايير لأختيار صانعي السياسة التعليمية ، والمقترح الرابع المتعلق بالتأكيد على معيار الكفاءة والجدارة عند اختيار صانعي السياسة التعليمية قد حظى بأعلى نسبة موافقة ، حيث وافق عليه جميع السادة الأساتذة والمتخصصين بدرجة كبيرة ، حيث جاء الوزن النسبي لهذا المقترح 2.95 أي بنسبة **98.3%** ، وقد تعود تلك الموافقة الجماعية على هذا المقترح لوجود اتفاق عام حول ضرورة وجود جهة تختص باختيار صانعي السياسة التعليمية وفق معايير محددة خاصة تلك المتعلقة بالكفاءة والجدارة كما هو مطبق في بعض الدول المتقدمة .

وفى المقابل جاء المقترح الثامن والمتعلق بتطبيق اللامركزية فى إدارة شئون التعليم قد حظى بأقل نسبة موافقة ، حيث جاء الوزن النسبى لهذا المقترح 2.2 بنسبة 73.3% وربما يرجع ذلك إلى وجود صعوبة إلى حد ما فى تطبيق اللامركزية فى ظل نظام مجتمعى مركزى وكذلك صعوبة تغيير التوجهات السياسية للدولة فى محاولة تطبيق اللامركزية ، فضلا عن وجود بعض النظم المركزية التى تعتمد على معايير علمية لاختيار صانعى السياسة وهذا قد يشير إلى أن المركزية أو اللامركزية قد لا تقف عائناً أمام الاختيار السليم لجهات صنع السياسة التعليمية .

كما أن الاستثمارات العائدة من الأساتذة والمتخصصين قد تضمنت تعليقات على بعض المقترحات الثمانى ، وإضافات على بعضها ، وإعادة صياغة وترتيب لبعض جملها ، وقدم السادة الأساتذة والمتخصصين مقترحات أخرى بخلاف المقترحات المذكورة فى الاستمارة ، وقد تم مراعاة تلك التعليقات والمقترحات الواردة من السادة الأساتذة والمتخصصين ، وهو ما سيتضح فى المحور التالى .

ثالثاً : اجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر .

بعد تحليل العوامل المؤثرة فى عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية والمعايير المعتمده عليها عملية الاختيار ، واكتشاف ما بها من نواحي قوة ، وجوانب ضعف تمثل تحديات يجب التعامل معها بما يخدم النظام التعليمى وسياساته ، وفى ضوء المعايير النظرية الحاكمة لعملية اختيار صانعى السياسة التعليمية ، وفى ضوء منهجية الدراسة المستخدمة يمكن اقتراح بعض الإجراءات لتطوير عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر فى ضوء آراء الأساتذة والمتخصصين فى ميدان التعليم وسياساته ، ويمكن عرضها على النحو التالى :

الإجراءات المقترحة :

- 1- وضع معايير محددة متفق عليها تكون بمثابة مرجعية لاختيار صانعى السياسة التعليمية فى مصر وهذا يتطلب ما يلى :

- وضع استراتيجية لعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر محددة الأبعاد والمحاور فى ضوء تحليل للبيئة الداخلية والخارجية لمعرفة كافة الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف بحيث يتم صياغة المعايير فى ضوءها .
- أن يتولى فريق عمل بحثى له صفة رسمية وضع هذه المعايير يتم اختياره من الباحثين فى المؤسسات البحثية وأساتذة الجامعات المصرية الذين لديهم رؤى وبحوث علمية فى مجال التعليم وسياساته والمشاركين فى تطويره ، على أن يكون الفريق البحثى تابع لجهة أختيار صانعي السياسة التعليمية المقترحة .
- الإطلاع على نتائج البحوث التربوية فى صنع السياسة التعليمية والاسترشاد بخبرات وتجارب الدول - المتقدمة تعليمياً - فى صنع السياسات التعليمية وفى عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية - من قبل الفريق البحثى مع الوضع فى الحاسب إجراء دراسة للقوى والعوامل المؤثرة على صنع السياسة التعليمية ، بحيث يتم وضع معايير الاختيار فى ضوء دراسة علمية رصينة وقائمة على نتائج البحوث العلمية
- أخذ آراء جميع فئات المجتمع فى معايير الأختيار من خلال فتح قنوات اتصال بين كافة القطاعات المجتمعية والمتخصصين والرأى العام من خلال شبكات المعلومات ؛ وذلك لإعطاء تغذية راجعة عن مدى قبول المعايير الموضوعية ، وذلك قبل صياغتها بصورة نهائية.
- صياغة معايير اختيار صانعي السياسة التعليمية بصورة نهائية على أن تكون هذه المعايير موثقة فى كتيب رسمى صادر من مجلس الوزراء .
- 2- وجود جهة رسمية تختص باختيار صانعي السياسة التعليمية كأن تكون المجلس الأعلى لأختيار صانعي السياسة مع مراعاة الأختيار الدقيق لهذه الجهة ، وهذا يتطلب ما يلى :
- أن يتضمن المجلس الأعلى لأختيار صانعي السياسة التعليمية فريق بحثى ، ومفكرين ، ومحللين ، وسياسيين ، ومنفذين للسياسة التعليمية ، على أن تكون تبعيته لمجلس الوزراء ، ومقره القاهرة .

- يختص المجلس باختيار فئات صانعي السياسة التعليمية وفق المعايير الموضوعية وباستخدام طرق وآليات متفق عليها ، كما يسند اليه أيضاً عمليتي متابعة وتقييم عمل صانعي السياسة التعليمية .
 - أن تكون مده عمل المجلس محددة بمدة معينة كأن تكون اربع سنوات على سبيل المثال ، قابلة للتجديد في ضوء نتائج أداء المجلس .
 - صدور تشريع من قبل مجلس النواب ينظم عمل المجلس ، وكيفية اختياره ، وأدواره ، ومده عمله مع مراعاة استقلالية هذه الجهة .
- 3- استخدام طرق وآليات حديثة في اختيار صانعي السياسة التعليمية ، وذلك يتطلب ما يلي :**

- الشفافية في استخدام طرق اختيار صانعي السياسة التعليمية ، من خلال الاعتماد على طرق مقننه كطريقة التصفية أو الانتقاء المعتمدة على الخبرة والعلم والكفاءة ، والتي على أساسها يتم الخضوع لمرحل عديدة وفق معايير محددة وموضوعية لأختيار أفضل الكوادر البشرية من كافة الفئات المجتمعية .
 - عدم اعتبار صانعي السياسة التعليمية من الوظائف الدائمة المتعلقة بالتعيين أو التوظيف ، ولكنها غير دائمة يتم تغيير أعضائها كل أربع سنوات ، وهذا يتطلب صدور تشريع لا يعد فيه صانعي السياسة التعليمية جهات تُعين ولكنها مناصب غير دائمة .
 - اتباع آليات حديثة في الأختيار كأستخدام معامل القيادة ومخبراتها ، والمقابلات بأنواعها المختلفة ، ومراكز التقييم ، والتي من خلالها يمكن تقدير مدى امكانية قيام الفرد بعمل محدد .
 - الاستعانة بمركز إعداد وتدريب صانعي السياسة التعليمية في إجراء المقابلات والقيام بتقييم صانعي السياسة التعليمية لأختيار أفضل الكوادر البشرية .
- 4-التأكيد على معيار التمثيل أى مشاركة جميع فئات المجتمع فى صنع السياسة التعليمية من خلال :**

- مشاركة عدة جهات مختلفة (سياسيين ، وباحثون ، ومحللون للسياسة ، ومخططون ، ومفكرون ، ومهتمون بقضايا التعليم ، وجماعات الصالح العام ، وإداريون ،

ومؤسسات المجتمع المدني ، وهيئات صناعية ورياضية ، وجماعات الضغط ، ونقابات مهنية ، ومعلمون ، وطلاب ، وأولياء أمور) بما يضمن تمثيل كافة فئات المجتمع ، كما تتضمن وزير التعليم كجهة تنفيذية وإشرافية .

- وجود هيئة مستقلة لصنع السياسة التعليمية كأن تُسمى (الهيئة الوطنية لسياسة التعليم المصرية) تتضمن الفئات السابقة ، وهي المسؤولة عن رسم سياسات التعليم ومتابعة تنفيذها وتقييمها .

- إجراء تغيير في التشريعات والقوانين ليتم تمثيل الفئات المختلفة للمجتمع تمثيلاً رسمياً ، فضلاً عن تنظيم التشريعات لشئون الهيئة (الهيئة الوطنية لسياسة التعليم المصرية) من حيث الأهداف ، والأعضاء المشاركين الذين سيكونوا بمثابة صانعي للسياسة التعليمية ، والمهام والمسئوليات ، فضلاً عن آليات المحاسبية .

5- التأكيد على معيار الكفاءة والجدارة عند اختيار صانعي السياسة التعليمية ، واعطاء جميع الأفراد ذوى الكفاءات والمعنيين الفرص المتساوية للاختيار ، وهذا يتطلب ما يلي :

- تغيير في ثقافة الاختيار من خلال الحملات التوعوية وإقامة المؤتمرات والندوات ، وتعديل في التشريعات بحيث يكون الاختيار قائم على إعطاء الأولوية للأفراد المتميزين ذوى الجدارات والكفاءات .

- وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها باستمرار يتم فيها رصد الكفاءات والخبرات الموجودة في مصر وخارجها لمعرفة ، وترتيب وتصنيف هذه الخبرات وتحديد ، وهذا يتطلب توافر قاعدة بيانات عن الجدارات والكفاءات العلمية في كل مؤسسة على أن يكون جمع المعلومات بطرق مختلفة وفق معايير محددة ، ومن ثم تبني ثقافة جديدة في الاختيار تعتمد على العلمية والشمولية .

- رصد الأداء السابق لفئات صانعي السياسة المرشحة من خلال تقارير عن أدائهم في أماكن العمل ، وذلك لتكوين فكرة صحيحة عن قدراتهم وكفاءتهم ومدى الاستعداد لتطوير منظومة التعليم .

- وجود مركز لإعداد وتدريب صانعي السياسة التعليمية على أن يكون من أهدافه تأهيل وتدريب الكوادر فكرياً ومهنياً ، وقد يتم الاعتماد على تقارير هذا المركز في

اختيار صانعي السياسة التعليمية ، مع الوضع فى الاعتبار التحديث المستمر بالمركز من (إعداد برامج تدريبية تتناسب مع التطورات الدائمة ، وتنوع أساليب التدريب ، والقيام بالتقويم المستمر) على أن يكون هذا المركز تابع للمجلس الأعلى لاختيار صانعي السياسة التعليمية .

6- العناية بمعيار الخبرات الإدارية لصانعي السياسة التعليمية ، وهذا يتطلب :

- شهادات بالخبرات والممارسات الإدارية .
- مؤهلات ترتبط بالإدارة .
- امتلاك رؤى مستقبلية لتطوير التعليم وسياساته .
- مشاركات فى تطوير التعليم وسياساته .

7- السمات الشخصية كمعيار عند اختيار صانعي السياسة التعليمية ، مثل

وذلك من خلال :

اعطاء المقومات الشخصية أهمية عند الاختيار لما لها من تأثير قوى على تفضيلات وقيم ودافعية وقرارات صانعو السياسة التعليمية ، ومن ثم على الأداء ، وهذا يتطلب الاعتماد على طرق متنوعة عند الاختيار كإجراء المقابلات والاختبارات وفحص سجلات الأداء وغيرها .

8- السعى إلى تبنى اتجاه للامركزية فى إدارة شئون التعليم ، الأمر الذى

سينعكس بالضرورة على عملية اختيار صانعو السياسة التعليمية ، ومن ثم فصانعي السياسة التعليمية فى ظل النظام اللامركزى لا يقتصر على وزير التعليم ونوابه فحسب بل يتضمن عدد من الجهات المشاركة ، وهذا يتطلب :

- نشر الوعى بضرورة وأهمية التعاون والتكامل المجتمعى عند فئات وقطاعات المجتمع المختلفة وخاصة القيادات التعليمية من خلال الحملات التوعوية وإقامة المؤتمرات والندوات بشأن هذا الصدد.

- تقديم وسائل الإعلام مننديات للمناقشة أو نشر مقالات تؤكد على ضرورة المشاركة وتبنى التوجه اللامركزى فى تنظيم التعليم وصنع سياساته ، ومن ثم بإمكان وسائل الإعلام التأثير على اختيار صانعي السياسة بشكل مباشر أو من خلال تشكيل الرأي العام بشكل غير مباشر .

- محاولة تغيير التوجهات السياسية للدولة ، من حيث التخلي عن الاتباع المفرط للمركزية ، وعدم اعطاء الفرصة للمشاركة الحقيقية لجهات وفئات المجتمع المختلفة .

- وجود إرادة ومثابرة لتطبيق اللامركزية فى التعليم مع التدرج فى تطبيقها ولقد اضاف السادة الأساتذة والمتخصصين مجموعة من المقترحات الأخرى بخلاف الإجراءات الثمانى المقترحة ، ولما كانت هذه المقترحات تمثل قيمة نوعية مهمة لتطوير عملية اختيارصانعى السياسة التعليمية فى مصر ، وجب عرض بعض تلك المقترحات التى قد تسهم فى تطوير عملية اختيارصانعى السياسة التعليمية ، ويمكن عرضها على النحو التالى :

1- تحقيق استقلالية جهة اختيار صانعى السياسة التعليمية ، ووضع مجموعة من الضمانات اللازمة لنجاح عملها .

2- تحقيق اتفاق مجتمعى حقيقى حول أهداف التعليم وسياساته ، بإشراك التنظيمات المجتمعية فى عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية وصياغتها من خلال : إقامة المؤتمرات والندوات وإجراء مسوح لاستطلاعات الرأى .

3- تفعيل دور السلطة التشريعية ، بحيث لا تصبح أداة للسلطة التنفيذية الممثلة فى وزارة التربية والتعليم ، لتتولى القيام بالدور المنوط بها من مراقبة أعمال الحكومة ومتابعتها ، ويرتبط ذلك بتوافر قاعدة بيانات ومعلومات عن أنشطة السلطة التنفيذية وحجم انجازاتها .

4- توافر الشفافية فى الإعلان عن التقدم لجهة اختيار صانعى السياسة (المجلس الأعلى لاختيار صانعى السياسة) من خلال الإعلان عن شروطها ، ومعاييرها ، واتاحتها للجميع ، فضلا عن تحقيق الموضوعية فى اختيار أفراد هذه الجهة دون اعتبارات سياسية وغيرها .

5- اختيار أن يتخذ القرار الوزارى بناء على موافقة هذه الهيئة إلى جانب الوزير وذلك يُعد حصول على موافقة مجتمعية .

6- اقتراح ضمانات نجاح الأخذ بالاجراءات المقترحة منها على سبيل المثال (تغيير فى ثقافة تطوير التعليم ، ووجود قاعدة للبيانات ، واستخدام طرق متعددة للاختيار)

8-- تقييم أداء من يتم اختيارهم دورياً لإعادة الفرز والانتقاء ، فعملية الاختيار دورة حياة مستمرة ، فهي لا تتوقف على جودة الاختيار ، فلا بد من تقييم دورى وإعادة الفرز ، ومن ثم إما البقاء أو التغيير أو ضم عناصر بشرية جديدة ذات كفاءة .

9- الاعتماد على معايير شخصية ، ومعايير وظيفية (كأن يقدم آليات وإجراءات لتطوير التعليم) ، ومعايير أكاديمية مثل (الشهادات ، والدورات ، والوعى بالتشريعات والقوانين وعمليات الإدارة) ، ومعايير عامة مثل (الثقافة ، ومهارات اللغة ، والخبرات العالمية ، والمهارات التكنولوجية)

المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- 1- ابراهيم ، اس على ، ترجمة عماد الدين عبد الرازق (ديسمبر 2010) . سياسات نقل الخبرة التعليمية وصنع السياسة فى مصر ، مستقبلات ، المجلد (40) ، العدد (4) ، ص ص 765 : 791 .
- 2- أندراوس ، آمال (2004) . السياسات التعليمية فى مصر ، القاهرة : فرحة للنشر والتوزيع.

- 3- اسماعيل ، طلعت حسين (يوليو 2017) . الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي دراسة تحليلية نقدية ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، العدد (96) ، الجزء (1) ، ص ص 5-120 .
- 4- أمين ، خالد زكريا (مايو 2008) . تقييم دور الحكومة المركزية في تمويل الخدمات على المستوى المحلي دراسة حالة قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر ، ورقة مقدمة لمؤتمر تطوير الإدارة المحلية منظم بواسطة شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب .
- 5- بهاء الدين ، هانى محمد (2017) . تطوير التعليم الجامعي التحديات الراهنة وأزمة التحول ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين - المانيا .
- 6- بيومي ، كمال حسنى (2009) . تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم المفاهيم والمداخل والتطبيقات ، عمان الأردن : دار الفكر العربي .
- 7- تقرير مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (2018) . السياسات التعليمية في مصر ، القاهرة ، الإصدار (3).
- 8- جاد ، سيد ، وميسون شلتوت (2019/4/6) . أبرز تصريحات وزير التعليم اليوم وتفاصيل المؤتمر الصحفي ، الجمهورية ، متاح بالموقع الالكتروني m.gomhuriaonline.com ، تاريخ الدخول 2019/9/2 .
- 9- جمهورية مصر العربية (2013) . الوثيقة الدستورية الجديدة .
- 10- الجميل ، عائشة محمد أحمد محمد (2018) . السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية مصر كحالة دراسية (2001-2010) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين - المانيا .
- 11- حمادات ، محمد حسن محمد (2006) . القيادة التربوية في القرن الجديد ، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع .

- 12- حمدى ، أمجد (19 يوليو 2019) . نظام التابلت - إصلاح التعليم وفق أجنذات البنك الدولي ، المعهد المصرى للدراسات ، اسطنبول ، متاح بموقع WWW.EIPSS.EG.ORG، تاريخ الدخول 2019/8/30 .
- 13- الدرينى ، حنان محمد (2010) . صناعة واتخاذ القرار التربوى فى مصر : عودة السنة السادسة بالمرحلة الإبتدائية - نموذجا ، أطروحة ماجستير ، جامعة المنصورة ، كلية التربية .
- 14- الدهشان ، جمال على (مايو 2015) . نحو رؤية نقدية للبحث التربوى العربى ، مجلة دراسات نقد وتنوير ، العدد (1) ، ص ص 45 : 68 .
- 15- رمضان ، صلاح الدين عبده ، أحمد غنيمى مهنوى (2010 يونيو) . النخبة التربوية والنظام السياسى فى مصر " دراسة فى إشكالية العلاقة بين المتكف والسلطة " ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد (17) ، العدد (64) ، ص ص 123 : 208 .
- 16- زايد ، أحمد (2005) . النخب السياسية والاجتماعية - مدخل نظرى - مع الإشارة خاصة إلى تشكيلها فى المجتمع المصرى فى " النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر " ، القاهرة : مركز البحوث العربية والأفريقية .
- 17- الزرابى ، محمود أحمد (2006) . تقييم إجراءات اختيار وتعيين العاملين الإداريين فى وكالة الغوث الدولية بقطاع غزة ، اطروحة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- 18- السعيد ، مصطفى (2002) . الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة مظاهر الضعف - الأسباب - العلاج ، القاهرة : دار الشروق .
- 19- السلمى ، على (1997) . إدارة الموارد البشرية ، القاهرة : دارغريب للطباعة والنشر ، ط2 .
- 20- طابع ، فيصل الراوى (فبراير 2019) . العولمة السياسية والسياسة التعليمية ، المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، العدد (58) ، ص ص 2 : 8 .

- 21- عبد القادر ، أسماء عبد السلام (2011) . دور مؤسسات البحث التربوي فى صنع السياسة التعليمية فى مصر، دراسة مستقبلية ، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، المجلد (12) ، العدد (33) ، ص ص 341 : 354 .
- 22- عبد الكريم ، نهى حامد (2009) . صنع القرار فى السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة والآليات ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
- 23- عمران ، خالد عبد اللطيف محمد (ديسمبر 2018) . نظام التعليم المصرى (الواقع والمأمول) فى ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014-2030 ، المجلة التربوية ، العدد (56) ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ص ص 2 : 31 .
- 24- العلق ، بشير عباس (1983) . معجم مصطلحات العلوم الإدارية الموحده ، بيروت :الدار العربية للموسوعات .
- 25- عيد ، سعاد محمد (2013) . تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، القاهرة : مكتبة الأنجلومصرية سلسلة التربية والمستقبل العربى .
- 26- الفرا ، ماجد محمد ، محمد منصور الزعنون (يونيو 2008) . " واقع سياسات الاختيار والتعيين فى الوظائف الإدارية فى وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية فى قطاع غزة " ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد (16) ، العدد (2) ، ص ص 693-743 .
- 27- فهمى ، أحمد (2012) . دراسة تحليلية لعملية التحول السياسى فى مصر : مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل ، مركز البحوث والدراسات ، القاهرة ، ط 2 .
- 28- المحلاوى ، راندا السيد حسين السيد (2008) . القرارات الوزارية و انعكاستها على العملية التعليمية خلال 2001/ 2005 : دراسة ميدانية بمحافظه الدقهلية ، اطروحة ماجستير ، جامعة المنصورة ، كلية التربية.

- 29- مركز التطوير التربوي (2004) . تطور التعليم التقرير الوطنى للمملكة العربية السعودية ، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة التعليم العالى والمؤسسة العامة للتعليم الفنى والتدريب المهنى ، الرياض .
- 30- مركز المعلومات ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، احصائية عدد الجامعات الحكومية والخاصة للعام 2018/2017 ، جمهورية مصر العربية ، Available at portal.mohe.gov.eg ، تاريخ الدخول 2019/5/5 .
- 31- ممدوح ، منه الله (2019/8/24) . بالصور أهم تصريحات وزير التربية والتعليم حول نظام التعليم الجديد ، بوابة أخبار اليوم ، متاح بالموقع الالكترونى m.akhbarelyom.com/news ، تاريخ الدخول 2019/9/2 .
- 32- منتدى الإصلاح العربى (2004) . مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ، ورقة العمل الرئيسية ، مكتبة الإسكندرية ، فى الفترة من 8-10 ديسمبر .
- 33- منصة العدالة الاجتماعية (مارس 2019) . المركزية وسوء التنسيق : أزمات تطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر ، www.socialjusticeportal.org ، تاريخ الدخول 2019/8/1 .
- 34- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (2017) . المساءلة فى مجال التعليم : الوفاء بتعهداتنا ، التقرير العالمى لرصد التعليم 2018/2017 ، باريس .
- 35- منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى (2010) . مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالى فى مصر ، ترجمة البنك الدولى ووزارة التعليم العالى فى مصر ، ، متاح بالموقع الالكترونى www.oecd.org/publishing/corrigenda ، تاريخ الدخول 2019/4/30 .
- 36- المكتب الفنى (أكتوبر 2006). النشرة الدورية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، جمهورية مصر العربية ، العدد (4) .
- 37- النجار ، عبد الهادى مبروك (2009) . صنع السياسة التعليمية مدخل تحليلى مقارن ، القاهرة : مكتبة الأنجلومصرية .

- 38- هلال ، سمير رياض (2017) . تمويل التعليم العالى فى مصر فى أسماء البدوى ، التعليم العالى فى مصر : هل تؤدى المجانية إلى تكافؤ الفرص ، مجلس السكان الدولى ، القاهرة.
- 39- الوريكات ، جمال محمد مفضى ، محمد زين العابدين عبد الفتاح ، وعبد الرحيم محمد حافظ دعيس (2011) . دور المجالس النيابية فى صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة - البرلمان الأردنى ، الأردن : دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع .
- 40- وزارة التربية والتعليم . (2013) ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014-2030 التعليم المشروع القومى لمصر ، جمهورية مصر العربية .
- 41- وزارة التربية والتعليم (2014) . البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014-2017 التعليم المشروع القومى لمصر ، جمهورية مصر العربية .
- 42- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى (4 سبتمبر 2011) . آليات اختيار القيادات الجامعية فى المرحلة الانتقالية لحين صدور تشريع جديد ، جمهورية مصر العربية .
- 43- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الانسانية (2013) . مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الانسان والحكم ، ومكتب برنامج الشرق الأوسط ، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدنى لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .
- 44- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (1999) . القانون رقم 139 لسنة 1981 بإصدار قانون التعليم ، جمهورية مصر العربية .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1- Anderson , Mark E (1989) . **Traning and Selecting School Leaders** , Office of Educational Research and Improvement , Washington .
- 2- Bascia , Nina and Pamela Osmond (2012) . **Teacher Unions and Educational Reform: A Research Review** , National Education Association Center for Great Public Schools Research Department , The National Education Association , Washington .

3- Berg , Kati Tusinski (Summer 2009) . Finding Connections between Lobbying, Public Relations and Advocacy , **Public Relations Journal** ,Vol. 3, No. 3, pp. 1 - 19 .

4- Besley , Imothy (Summer 2005). Political Selection , **Journal of Economic Perspectives** ,VoL. 19, Issue. 3 , pp. 43-60 .

5- Besley , Timothy and Marta Reynal-Querol (August 2011) . Do democracies select more educated leaders? , **American Political Science Review** , Vol. 105, No. 3, pp.552-566 .

6- Bogatova , Marila (February 2017) . **Improving Recruitment Selection and Retention of Employees** , Bachelor's Thesis , Business Management , South – Eastern Finland , University of Applied Science .

7- Brans , Marleen and Jan Van Damme (February 2011) . Education Councils in the EU Balancing expertise, societal input and political control in the production of policy advice , **Participation and Stakeholder Involvement In Education Policy Making** , Report of the conference of the European Network of Education Councils, Brussels.

8- Bureau of International Information Programs (2004) . **About America How the United States Is Governed** , US . Department of State , Braddock Communications, Inc , Virginia . USA .

9- Cairney , Paul (2016) . **The Politics of Evidence Based Policy making** , Oxford Research Encyclopedia of Politics , Oxford University Press , USA , DOI ; 10.1093.

10- Caramani , Danide (2011) . **Policy Making** , Comparative Politics , Oxford Univ.Press .

11- Davis , Kathy Canfield and Sachin Jain (May 2010) . Legislative Decision-Making on Education Issues: A Qualitative Study , **The Qualitative Report** ,Vol. 15, No. 3.

12- Department of Education and Early Childhood Development (2011) , **Stakeholder Engagement Framework** , State of Victoria .

- 13- Edmondson , Jacqueline (February 2005) . Policymaking in Education Understanding Influences on the Reading Excellence Act , **Education Policy Analysis Archives** , Vol . 13 , No . 11 , pp. 1-20 .
- 14- Ergun , Emre (2013) . Recruitment and Selection Process of human Resources : A Sample of Travel Agencies Operating in Fethiye , **International Journal of Business and Management Studies** , Vol 5 , No 1 , pp138:149.
- 15- Eurydice European Unit with the financial support of the European Commission (2008) . **Higher Education Governance in Europe Policies, structures, funding and academic staff** , Belgium .
- 16- French , Ray and Sally Rumbles (2010) . **Recruitment and Selection In Leading , Managing and Developing People** , Publishef by Cipd , 3rd edition , this book available at www.cipd.co.uk/book store., access at 25/6/2019.
- 17- Grummell , Bernie , Dympna Devine and Kathleen Lynch (2009) . Appointing Senior Managers in Education : homosciability , local logics and authenticity in the selection process , **Educational Management Administration & Leadership** , Vol.37 , No.3 , pp 329: 349 .
- 18- Haddad , Wadi D. (1994) . **Educational Policy-Planning Process : An Applied Framwork** , United Nations Educational Scientific and Cultural Organization , Paris .
- 19- Hallsworth , Michael, Simon Parker and Jill Rutter (April 2011) . **Policy Making In The Real World** , report Evidence and Analysis , Institute for Government , England .
- 20- Higley, J., and M. Burton (1988) . "**Democratic Transitions and Democratic Breakdowns: The Elite Variable.**" Texas Papers on Latin America, No. 88-03, Institute of Latin American Studies, University of Texas at Austin .
- 21- Howard Hughes Medical Institue (2006) . **Making the Right Moves A Practical Guide to Scientific Management for Postdocs and New Faculty** , North Carolina .

- 22- Itika , Josephat Stephen (2011) . **Fundamentals of Human Resource Management , Emerging Experiences from Africa** , African Studies Center , University of Groningen /Mzumbe University .
- 23- Jia , Ruixue , Masayuki Kudamatsu , and David Seim (2014) . **The Political Selection in China : Complementary Roles of Connections and Performance**, Research Institute of Industrial Economics , Working paper No. 1003 .
- 24- Koksal , Dincay and C.Akin Sahin (2012) . Macro – Level Foreign Language Education Policy of Turkey : a content analysis of national education councils , **ELT Research Journal** , Vol.1 , No.3 ,pp. 149:158 .
- 25- O’Brien , Shannon Louise (2013) . **Information Seeking Source of Education Policy Making** , Doctorate of Education in Educational Leadership , University of Montana , U.S.A .
- 26- Office of the first minister and deputy first minister, **A Practical Guide to Policy Making in Northern Ireland** , available at www.ofmdfmi.gov.uk , 1/11/2018 .
- 27- Pulakos , Elain D. (2005) . **Selection Assessment Methods A Guide to Implementing Formal Assessments to Build a High- Quality Workforce** , SHRM Foundation , United States of America .
- 28- Renee , A. Irvin and John Stansbury (January /February 2004) , Citizen Participation in Decision-Making: Is it Worth the Effort? , **Public Administration Review** , [Vol 64, No. 1](#) , pp. 55:65 .
- 29- Republic of Turkey Ministry of National Education (January, 2001) . **The Turkish Education System And Developments In Education**.
- 30- Ruane , Frances (2012) . Research evidence and policymaking in Ireland , **Administration**, Vol. 60, No. 2 , pp. 119–138 .
- 31- Sarrors , James C. and Joseph C. Santora (2001) . Leaders and Values : a Cross – Cultural Study , **Leadership and Organization Development Journal** , Vol. 22 , pp.243-248 .

- 32- Smith ,Keith. (2000) . Innovation as a Systemic Phenomenon: Rethinking the Role of Policy , **Enterprise & Innovation Management Studies** , Vol. 1, No. 1, pp. 73-102.
- 33- Sutton , Rebecca (August 1999) .**The Policy Process : An Overview** , Working Paper 118 , Overseas Development Institute , London .
- 34- The World Economic Forum (January 2013) . **The Future Role of Civil Society** , Switzerland , p.8.
- 35- Thommès , Marc (February 2011) . Trends in participative decision making on national and EU level , **Participation and Stakeholder Involvement In Education Policy Making** , Report of the conference of the European Network of Education Councils, Brussels .
- 36- US Department of State (2004) . Bureau of International Information Programs , **About America HOW the United States Is Governed** , Braddock Communications, Inc , Virginia .
- 37- Wyoming Department of Education , **Four Questions about Wyoming Education Today** , Wyoming Measures up , USA ,available at www.impatientoptimists.org , accesses at 25/1/2016.

ملحق (1)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

- 1- أفكار سعيد خميس عطية ، أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد بكلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 2- ثروت عبد الحميد عبد الحافظ عيسى ، أستاذ الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة بكلية التربية جامعة الأزهر .
- 3- دعاء محمد أحمد ، استاذ أصول التربية والقائم بعمل رئيس مجلس قسم الأصول المساعد بكلية التربية جامعة الإسكندرية .

- 4- سامى فتحى عمارة ، أستاذ ورئيس قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة دمنهور .
- 5- سعيد سليمان ، أستاذ أصول التربية بكلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 6- السيدة محمود ابراهيم ، استاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد بكلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 7- سيف الإسلام على مطر ، أستاذ التخطيط التربوي وسياسات التعليم بكلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 8- شبل بدران ، أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية الأسبق كلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 9- شريف عبد الله سليمان حسن ، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد بكلية التربية جامعة عين شمس .
- 10- شعبان احمد محمد هلال ، أستاذ أصول التربية المساعد ، كلية التربية ، جامعة دمنهور .
- 11- صلاح عبد الحليم حسين غراب ، نائب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية مؤسسة الأهرام .
- 12- عبد الرازق زيان ، استاذ وقائم بعمل رئيس مجلس قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد بكلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 13- عبد العزيز داوود، أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ .
- 14- فاروق شوقى البوهى ، أستاذ التربية المقارنة بكلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 15- فايزة عبد العليم محمد الجويدى ، أستاذ التربية المقارنة المساعد بكلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 16- فاطمة عبد القادر ، أستاذ التربية المقارنة المساعد بكلية التربية جامعة الإسكندرية .

- 17- محمد خميس حرب ، أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد ،
كلية التربية جامعة الإسكندرية .
- 18- محمود الشال ، أستاذ أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة دمنهور .
- 19- هانى عبد الستار فرج ، استاذ أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة
الإسكندرية .
- 20- وفاء ذكى بدرواس ، أستاذ التربية المقارنة المساعد بكلية التربية جامعة
الإسكندرية .

ملحق (2)

الإجراءات المقترحة فى صورتها الأولية المقدمة للسادة المحكمين

جامعة الإسكندرية

كلية التربية

قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم

استمارة استطلاع رأى الخبراء بشأن

إجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر

مقدمة من

منال سيد يوسف حسنين

مدرس بقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم

سعادة الأستاذ الدكتور /

تأتى استمارة استطلاع رأى المطروحة على سيادتكم فى إطار إجراءات دراسة علمية بعنوان " الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى مصر " وتهدف الدراسة للوصول إلى بعض المقترحات الإجرائية التى من شأنها أن تسهم فى تطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية ، ولتحقيق هذا الهدف تحددت الدراسة فى أربع محاور رئيسه تناول الأول منها الإطار العام للدراسة ، وقدم الثانى تحليل لعملية اختيار صانعي السياسة التعليمية فى ضوء عدة نظم تعليمية أجنبية وعربية ، أما الثالث وصف لواقع عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية من حيث العوامل المؤثرة وجوانب القوة والضعف فى اختيار صانعي السياسة التعليمية ، وعرض الرابع نتائج الدراسة ، وخصص الخامس لآراء السادة الخبراء بشأن الإجراءات المقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية ، فى حين يتضمن المحور الأخير الإجراءات المقترحة فى صورتها النهائية ، وسيتم توضيح نتائج الدراسة لسيادتكم على النحو الآتى .

الإجراءات المقترحة

نرجو من سيادتكم الإجابة على مفردكها الاستمارة بوضع علامة () فى المكان الذى يتناسب مع درجة موافقتكم ، وإضافة ما ترونه مناسباً من مقترحات ، وشكراً لسيادتكم .

بيانات أولية :

الأسم :

الكلية :

الجامعة :

م	الإجراءات المقترحة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة
1	<p>د جهة لها صفة رسمية تختص باختيار صانعي السياسة التعليمية كأن تكون المجلس الأعلى لأختيار صانعي السياسة مع مراعاة الاختيار الدقيق لهذه الجهة ، وهذا يتطلب :</p> <p>- صدور تشريع ينظم عمل هذه الجهة ، وتحديد معايير لتقييم سلامة ودقة الأختيار .</p> <p>- فتح قنوات اتصال بين كافة القطاعات المجتمعية والرأى العام وجهة الاختيار ، ولتحقيق ذلك قد تستخدم عدد من الآليات من ضمنها تفعيل الاتصال من خلال شبكات المعلومات وعقد المؤتمرات توعيه الإعلاميه ؛ وذلك لإعطاء تغذية راجعة عن مدى قبول المعايير الموضوعة لصانعي السياسة التعليمية .</p> <p>(إضافة أى مقترحات أخرى)</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p>			
م	الإجراءات المقترحة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة
2	<p>وضع معايير محددة متفق عليها تكون بمثابة مرجعية لاختيار صانعي السياسة التعليمية وذلك من خلال :</p> <p>- وضع استراتيجية لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر محددة الأبعاد والمحاور على أن تكون من الأولويات الملحة المطروحة للمناقشة في جدول أعمال الحكومة بحيث يتم صياغة المعايير في ضوءها .</p> <p>- الاعتماد على نتائج البحوث التربوية في صنع السياسة التعليمية - من قبل جهات بحثية متخصصة - في ضوء الاسترشاد بخبرات وتجارب الدول - المتقدمة تعليمياً - في صنع</p>			

		<p>السياسات التعليمية وفي عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية على أن تتضمن معايير الاختيار (المؤهلات والتخصص ، والكفاءات ، والخبرات التعليمية والإدارية ، والمقومات الشخصية) إلى جانب معايير أخرى تتحدد في ضوء دراسة علمية رصينة لفريق عمل بحثي .</p> <p>- صياغة معايير اختيار صانعي السياسة بصورة نهائية ، مع مع في الاعتبار أخذ آراء الخبراء في هذا الصدد على أن تكون هذه أبير موقفة في كتيب رسمي صادر من مجلس الوزراء .</p> <p>أن تتولى جهة يكون لها صفة رسمية (المجلس الأعلى لأختيار صانعي السياسة) وضع هذه المعايير على أن يكون من ضمنها جهات بحثية ، ومنفذين للسياسة .</p> <p>(إضافة أي مقترحات أخرى)</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p>	
		<p>اعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم بحيث تكون قائمة على مشاركة عدة جهات بحيث تمثل فئات المجتمع المختلفة من (سياسيون ، وباحثون ، ومحللون للسياسة ، ومخططون ، ومفكرون ، ومهتمون بقضايا التعليم ، وجماعات الصالح العام ، وإداريون ، ومؤسسات المجتمع المدني ، وهيئات صناعية ورياضية ، وجماعات الضغط ، ونقابات مهنية ، ومعلمون ، وطلاب ، وأولياء أمور) بما يضمن تمثيل كافة فئات المجتمع ، كما تتضمن هذه الهيئة وزير التعليم كجهة تنفيذية وإشرافية بحيث لا يكون الصانع الأوحد للسياسة التعليمية ، ويتحقق ذلك من خلال :</p> <p>- إجراء تغيير في التشريعات والقوانين والتي بمقتضاها يتم تمثيل الفئات المختلفة للمجتمع تمثيلاً رسمياً ، فضلاً عن تنظيم التشريعات لاختيار صانعي السياسة من حيث الأهداف ، والأعضاء المشاركين الذين سيكونوا بمثابة صانعي للسياسة التعليمية ، والمهام والمسئوليات ، فضلاً عن آليات المحاسبية .</p>	3

			(إضافة أى مقترحات أخرى)	
			<p>التأكيد على معيار الكفاءة والجدارة عند اختيار صانعي السياسة التعليمية ، وهذا يتطلب ما يلي :</p> <p>- تغيير في ثقافة تطوير التعليم ، ومؤسسات صنع السياسة التعليمية من خلال اعطاء جميع الأفراد ذوى الكفاءات والمعنيين الفرص المتساوية للأختيار .</p> <p>- وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها باستمرار يتم فيها رصد الكفاءات والخبرات الموجودة في مصر وخارجها لمعرفة ترتيب وتصنيف هذه الخبرات وتحديثها ، وهذا يتطلب أن يكون جمع المعلومات وفق معايير محددة ، ومن ثم تبني ثقافة جديدة في الاختيار تعتمد على العلمية والشمولية .</p> <p>- رصد الأداء السابق للأفراد من خلال أدائهم في أماكن العمل ، وذلك لتكوين فكرة صحيحة عن قدراتهم وكفاءتهم ومدى الاستعداد لتطوير منظومة التعليم .</p> <p>- وجود مركز لإعداد وتدريب صانعي السياسة التعليمية على أن يكون من أهدافه تأهيل وتدريب الكوادر فكريا ومهنيا ، فضلاً عن الاعتماد على هذا المركز في اختيار صانعي السياسة التعليمية .</p> <p>(إضافة أى مقترحات أخرى)</p>	4
			<p>العناية بمعيار التخصص العلمى والممارسة الإدارية عند اختيار صانعي السياسة التعليمية ، حيث أن اقتصر صانعي السياسة التعليمية على أهل الثقة فقط يشوبه عديد من أوجه القصور وهي محاولة الاسترضاء السياسى دون العناية بالمصلحة العامة ، لذلك ضرورة العناية فى الإصلاح على الإدارة ، فالإدارة علم وممارسة لا يمكن أغفالها لما لها من تأثير فى وضع الرؤى وتحديد الأهداف والتي بدورها تؤثر فى التعليم وسياساته ، وهذا يتطلب ما يلي :</p>	5

		<p>- وجود مؤهلات ترتبط بالأدارة ، أو سنوات خبرة فى ممارسة الإدارة كمهنة . (إضافة أى مقترحات أخرى)</p>	
		<p>الأخذ فى الاعتبار المقومات الشخصية عند اختيار صانعى السياسة التعليمية ، وذلك من خلال : - اعطاء المقومات الشخصية وزن نسبى عالى عند الأختيار لما لها من تأثير قوى على تفضيلات وقيم ودافعية صانعى السياسة التعليمية كما تؤثر على التفسيرات ، والقرارات التى يتخذها صانعى السياسة التعليمية ، الأمر الذى ينعكس بالضرورة على الأداء ، ومن ثم على جودة السياسات التعليمية المطروحة . (إضافة أى مقترحات أخرى)</p>	6
		<p>استخدام طرق وآليات حديثة فى اختيار صانعى السياسة التعليمية ، وذلك من خلال : - الشفافية فى استخدام طرق اختيار صانعى السياسة التعليمية ، من خلال عدم الاعتماد على طريقة التعيين فقط ، ولكن الاعتماد على طرق أخرى كطريقة التصفية أو الانتقاء المعتمدة على الخبرة والعلم والكفاءة ، والتى على أساسها يتم خضوع المرشح لمراحل عديدة وفق معايير محددة وموضوعية لأختيار أفضل الكوادر البشرية من كافة الفئات المجتمعية . - اتباع آليات حديثة فى الأختيار كأستخدام معامل القيادة ومختبراتها ، والمقابلات بأنواعها المختلفة ، ومراكز التقييم ، والتى من خلالها يمكن تقدير مدى امكانية قيام الفرد بعمل محدد . -الاستعانة بمركز اعداد وتدريب صانعى السياسة التعليمية فى اجراء المقابلات والقيام بتقييم صانعى السياسة التعليمية لأختيار أفضل الكوادر البشرية . (إضافة أى مقترحات أخرى)</p>	7

		
		<p>السعى إلى التبنى التدريجي اللامركزية في إدارة شئون التعليم ، الأمر الذى سينعكس بالضرورة على عملية اختيار صانعى السياسة التعليمية ، ومن ثم فصانعى السياسة التعليمية فى ظل النظام اللامركزى لا يقتصر على وزير التعليم ونوابه فحسب بل يتضمن عدد من الجهات المشاركة ممثلة لكافة فئات المجتمع ، وهذا يتطلب :</p> <ul style="list-style-type: none"> - نشر الوعى بضرورة وأهمية التعاون والتكامل المجتمعى عند فئات وقطاعات المجتمع المختلفة وخاصة القيادات التعليمية من خلال الحملات التوعوية وإقامة المؤتمرات والندوات بشأن هذا الصدد. - تعزيز العلاقات التشاركية بين النظام التعليمى والمجتمع من خلال تقديم وسائل الإعلام منتديات للمناقشة أو نشر مقالات تؤكد على ضرورة المشاركة وتبنى التوجه اللامركزى فى تنظيم التعليم وصنع سياساته. - محاولة تغيير التوجهات السياسية للدولة ، من حيث التخلّى عن الاتباع المفرط للمركزية ، وعدم اعطاء الفرصة للمشاركة الحقيقية لجهات وفئات المجتمع المختلفة . - وجود إرادة ومثابرة لتطبيق اللامركزية فى التعليم مع التدرج فى تطبيقها . <p>(إضافة أى مقترحات أخرى)</p> <p>.....</p>	8